الأمم المتحدة
S/PV.4559

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٥٥٩

الأربعاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تفروف
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد تيجاني
كولومبيا .... السيد بالديبيسو
المكسيك .... السيدة لاخوس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون
موريشيوس .... السيدة غوكول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

02-44463 (A)
0244463

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس: أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اسبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبان فيهما دعوهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس، وشغلت السيدة مينديس (اسبانيا) المقعد المخصص لها بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غيينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غيينو إلى الجلوس على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري - غيينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غيينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم تقريرا عن آخر التطورات في كوسوفو منذ أن قدمت إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ١٦ و ٢٤ أيار/مايو.

أولا، أود أن أتكلم عن إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الجامعة. ومن التطورات التي تحظى بالترحيب منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت إلى مجلس الأمن إكمال حكومة كوسوفو، بعد أن قام تحالف العائدين من صرب كوسوفو بتعيين ممثلين عن صرب كوسوفو في أيار/مايو لمنصبي وزير الزراعة والغابات والتنمية الريفية، والمنسق بين الوزارات لعمليات العودة في مكتب رئيس الوزراء.

وتزامن تولي ممثلي صرب كوسوفو لمنصبيهما مع مرور المائة يوم الأولى على تولي الحكومة لمهامها. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أدى كل أعضاء الحكومة القسم لتولي مناصبهم، متعهدين بأن يعملوا لصالح كل الطوائف في كوسوفو. واتسمت مراسم أداء القسم بتزامنها مع الذكرى السنوية الثالثة لوصول المجتمع الدولي إلى كوسوفو.

وقد ظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لضمان مراعاة أن تحترم تلك الهيئات الفصل بين المسؤوليات المحتفظ بها والمحالة. وبما أن العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية من السلطات التي يحتفظ بها الممثل الخاص للأمين العام، فقد

أصدر السيد شتاينر مبادئ توجيهية للاتفاقات التي تبرمها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية. وتوفرت هذه المبادئ التوجيهية لحكومة كوسوفو بغية ضمان كفالة أن تكون الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في كوسوفو متوافقة مع القوانين الأساسية التي تحكم كوسوفو وأن تراعي على النحو الواجب المسؤوليات المحتفظ بها للممثل الخاص للأمين العام. وطُلِب من مكاتب اتصال الحكومات ومكاتب المنظمات الدولية في كوسوفو أيضا أن تستوثق من أن إجراءاتها فيما يتعلق بمؤسسات كوسوفو الانتقالية تتوافق مع تلك المبادئ التوجيهية.

وفي ذات الوقت، عززت بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مشاوراتها خلال فترة التقرير. وتم تشكيل المجلس الاقتصادي والمالي، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، وأصبح يؤدي فعلا دورا هاما في تنسيق السياسة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة بشأن المسائل الاقتصادية والمالية. وقد عقد المجلس أول اجتماعين له، ناقش خلالهما موضوعات مثل وكالة كوسوفو الاستئمانية، والصندوق الاستئماني للادخار التقاعدي في كوسوفو، ومشاريع التشريعات بشأن الإدارة المالية العامة والمساءلة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الانتخابات البلدية، إذ تتواصل الاستعدادات من أجل الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أصدر السيد شتاينر اللائحة رقم ٢٠٠٢/١١ بشأن الانتخابات البلدية في كوسوفو، والتي حددت ولاية أعضاء الجمعية البلدية بأربع سنوات. وركزت بعثة الأمم المتحدة جهودها على ضمان مشاركة كل الطوائف في الانتخابات المقبلة. وتبدو التوقعات بالنسبة للمشاركة المتعددة الأعراق مشجعة، إذ تلقت البعثة حتى الآن عددا كبيرا من الطلبات من الأحزاب السياسية الممثلة للأقليات طالبة التصريح لها بالاشتراك في الانتخابات البلدية. وبحلول ١٤ حزيران/يونيه، أي في منتصف المدة المحددة لتلقي الطلبات، جاء ما يزيد على ٤٠ في المائة من الطلبات المقدمة من طوائف الأقليات. وتجدر الإشارة إلى أنه في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٠، لم يشارك في الانتخابات من طوائف الأقليات سوى ٢٦ في المائة من المرشحين.

واتخذت البعثة خطوات إضافية لتعزيز سيادة القانون في كوسوفو. ففي ١٨ حزيران/يونيه، ألقت الشرطة التابعة للبعثة القبض على أربعة من الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو. وفي اليوم التالي، سلم اثنان آخران من أعضاء هذا التنظيم نفسيهما إلى شرطة البعثة، ومَثُلَ الستة جميعهم أمام قاض دولي. وتبين أن ثلاثة من هؤلاء الستة كانوا أعضاء نشطين في قوة حماية كوسوفو، ومشاركة أحدهم في تلك القوة معلقة حاليا. ويُتَّهَم الرجال الستة بالاحتجاز غير القانوني والتسبب في الإيذاء الجسدي البالغ في حادث وقع في حزيران/يونيه ١٩٩٩، إذ يُدَّعى أنهم ضربوا وعذبوا خمسة آخرين من الأعضاء السابقين في نفس التنظيم عقابا لهم على الانضمام إلى معسكر منافس، وفي حادث آخر وقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حيث يُدَّعى أنهم قاموا باقتحام بيت وشاركوا في تبادل للنيران مع أشخاص كانوا موجودين فيه. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، بدأ أحد القضاة الدوليين التحقيق مع المتهمين الستة فيما نسب إليهم من اتهامات، حيث أمر باحتجازهم لمدة ٣٠ يوما. كما شكلت البعثة فريقا من القضاة الدوليين للنظر في أي استئناف قد يتقدم به المتهمون ضد الأوامر التي أصدرها القاضي.

وعلى النقيض من ادعاءات رئيس قوة حماية كوسوفو بأن شرطة البعثة قد استخدمت القوة المفرطة في تلك الاعتقالات، لا بد لي أن أشير إلى أن التحقيقات الداخلية تدل على أن العملية قد جرت بشكل مهني سليم

وبالاستخدام الملائم للقوة. وعلى عكس الاحتجاجات الواسعة النطاق التي تفجرت نتيجة اعتقال ثلاثة من الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو والمتهمين بارتكاب جرائم حرب في نهاية كانون الثاني/يناير، لم يتولد عن الاعتقالات الأخيرة سوى رد فعل محلي محدود. فقد تظاهر مئات من ألبان كوسوفو خلال الأيام القليلة الماضية في جاكوفيشا وديكاني. وفي إحدى هذه الحالات، نشرت وحدتا مكافحة الشغب والرد السريع التابعتان لقوة حماية كوسوفو لتهدئة الوضع. وفي حالة أخرى، اضطرت القوة إلى إطلاق عيارات نارية تحذيرية لتفريق جمهرة من المتظاهرين العدوانيين. والتعليقات التي تلقاها السيد شتاينر من المشاهدين أثناء برنامج حواري تليفزيوني تشير فيما يبدو إلى تأييد عام لما اتخذته البعثة مؤخرا من إجراءات بهدف الحفاظ على سيادة القانون.

وفي السياق نفسه، تم بنجاح عدد من عمليات مكافحة التهريب خلال نفس الفترة. فقد صادرت شرطة البعثة ودائرة شرطة كوسوفو كميات كبيرة من البترين والكحول والسجائر عند نقاط الحدود. وضُبط مصنع غير قانوني للسجائر في كوسوفو، حيث سلم أكثر من ٢٠ طنا من التبغ وعلب السجائر المقلدة. وجرى نقل نقطة التفتيش عند البوابة ١، التي تستخدمها دائرة الجمارك التابعة للبعثة وشرطة البعثة والتي تقع في أقصى الطرف الشمالي لكوسوفو، لتكون أقرب إلى الحدود الإدارية بغية منع استخدام التجار غير القانونيين للمنطقة الحرام على الحدود.

وفي إطار الفريق العامل الرفيع المستوى، وقّعت البعثة في ٣١ أيار/مايو بروتوكولا للتعاون بين الشرطة وحكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا كجزء من استراتيجيتها لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وهذا البروتوكول ييسر تبادل المعلومات بين قوة الشرطة التابعة للبعثة ونظيرتيها الصربية واليوغوسلافية كما أنه يمكّن من تعزيز التعاون فيما يتعلق بحماية العائدين وحركة التنقل عبر الحدود الإدارية وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وكذلك بادرت البعثة بإجراء مفاوضات مع السلطات المعنية في ألبانيا والجبل الأسود من أجل مواصلة تطوير التعاون بين أجهزة الشرطة والعدالة الإقليمية. وفي اجتماع عملية التعاون جنوب شرقي أوروبا، المعقود في بلغراد بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه، اقترح السيد شتاينر إنشاء آليات للتعاون الإقليمي المعزز لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة. ولقيت اقتراحاته تأييدا واسعا من المشاركين في ذلك الاجتماع.

وأود الآن أن أنتقل إلى الموضوع البالغ الأهمية والمتعلق بالعودة المستدامة. لقد حدثت عودة تلقائية في مناطق عديدة من كوسوفو، فأصبح العدد الإجمالي للعائدين ٨٧٤ عائدا في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٢، وهناك ٤٣ في المائة منهم من صرب كوسوفو.

وفي نهاية أيار/مايو، انضم المستشار رفيع المستوى المعني بالعائدين إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام بعد أن رشحه لهذا المنصب تحالف العائدين من صرب كوسوفو، والذي أشرت إليه آنفا. وقد تنازل عن مقعده في جمعية كوسوفو ليتولى ذلك المنصب. ومن خلال العمل في إطار البعثة والحكومة، سيقدم كل من المستشار رفيع المستوى والمنسق ما بين الوزارات لشؤون العائدين المساعدة في تعزيز العودة وتثبيت طوائف الأقليات في كوسوفو، بغية وقف تدفقهم إلى الخارج. ويؤمل أيضا أن يعزز وجودهما في البعثة وفي الحكومة مصداقية برنامج العائدين في أعين المشردين داخليا واللاجئين.

وبعد أن أصدر السيد شتاينر ورقته المفاهيمية عن العودة المستدامة في أواخر أيار/مايو، ضاعفت البعثة من جهودها لدعم العائدين من الأقليات. كما أنشئت أفرقة عاملة على مستوى البلديات بشأن العائدين في ٢٤ من أصل

٣٠ بلدية، وهو ما يمثل تحسنا في الوعي بمسألة العائدين لدى السلطات المحلية. وتعمل البعثة أيضا مع مركز تنسيق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا وغيره من الأطراف من أجل الوصول إلى الأشخاص المشردين داخليا في صربيا ذاتها، وذلك من خلال الاجتماعات العامة ونظم المعلومات القائمة على شبكة الإنترنت. وساعد في تيسير استخدام وسائط الإعلام للوصول إلى المشردين داخليا تلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر سد الثغرة في المعلومات الذي انعقد في بريشتينا بتاريخ ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو، وشارك فيه ممثلون من وسائط الإعلام من كوسوفو والجبل الأسود وصربيا وغيرها من المناطق.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأود الآن أن أتناول المسائل المتعلقة بحرية التنقل. وكان من نتائج الاجتماع الذي عقده الفريق العامل رفيع المستوى في ٣١ أيار/مايو إبرام اتفاق فني بين البعثة وشبكة السكك الحديد الصربية لمد الشبكة بين بلغراد وكوسوفو. وسيتم افتتاح أول وصلة بين ليساك - وهي أولى المحطات التي تصادفنا لدى دخول كوسوفو من الشمال - وبلغراد في ٢٧ حزيران/يونيه. ومن شأن التنفيذ العملي لهذا الاتفاق أن يحسن حرية تنقل الصرب في كوسوفو، إضافة إلى أنه يساعد في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل لكوسوفو.

إن حرية التنقل بشكل عام قد تحسنت نتيجة للقرارات التي اتخذتها الدول المجاورة. فالحكومة الألبانية اتخذت قرارا انفراديا بتخفيف القيود على الحدود بالنسبة للمقيمين في كوسوفو، مما يعني أن بوسعهم الآن أن يتوجهوا برا إلى ألبانيا ببطاقات الهوية الصادرة عن البعثة بدلا من جوازات السفر الوطنية، أو بوثائق السفر التي تصدرها البعثة. والأمر الذي يستحق أيضا التنويه به هو أن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة صادقت على قرار بإلغاء مطلب التأشيرة لحاملي وثائق سفر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

وأود أيضا أن أبدي بعض الملاحظات حول المفقودين. لقد شجع الممثل الخاص، السيد شتاينر، على الحوار المستمر بين جمعيات المفقودين في كوسوفو وفي صربيا الكبرى، وهو ما يعتبر أمرا ضروريا لإحراز المزيد من التقدم في هذا المجال الحساس جدا. ولذلك نظم السيد شتاينر في ٢٢ حزيران/يونيه اجتماعا مع ممثلي أسر المفقودين الكوسوفيين الصرب والكوسوفيين الألبان. وبالرغم من الصعوبة الواضحة في عقد مثل هذا الاجتماع، وافق كلا الجانبين على التعاون وعلى مساعدة بعضهما البعض. وستواصل بعثة الأمم المتحدة عقد هذه الاجتماعات بين المجموعتين العرقيتين حول هذه القضية التي تمس أعماق كلتا الطائفتين.

كذلك بدأت البعثة التحضير لإخراج الجثث من المدافن في كوسوفو بغية محاولة تحديد هوية أصحابها. وهناك تجهيزات مماثلة تتم الآن أيضا في صربيا الكبرى. ولقد تجاوز حتى الآن عدد من تم التعرف على رفاتهم في كوسوفو في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ العدد الذي تم التعرف على رفاتهم في كل عام ٢٠٠١، وكان ذلك بفضل تعزيز التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الدولية للمفقودين، وكذلك إعادة هيكلة عمليات البعثة في هذا المجال.

ولدي بضعة تعليقات حول إحياء اقتصاد كوسوفو. فلقد تم التوقيع على تحويل الأنظمة الخاصة بإنشاء وكالة كوسوفو الاستئمانية وقاعة المحكمة العليا الخاصة المرافقة لها الى قانون في ١٣ حزيران/يونيه. وستتمكن الوكالة الجديدة من بيع أصول تجارية تمتلكها حاليا مؤسسات ذات ملكية جماعية الى ملاك جدد من خلال إجراءات شفافة وإيداع العوائد في حساب استئماني الى أن تتم تسوية مطالبات

الدائنين عبر عملية قضائية. وسوف تتولى وكالة كوسوفو الاستئمانية التحكم أيضا في بعض المؤسسات ومرافق الخدمات العامة المملوكة للدولة.

وفي المجال الاقتصادي نرى أيضا انه حدث تحسن كبير في نطاق الخدمات المصرفية المتاحة في كوسوفو، بما في ذلك مناطق الأقليات. ولقد تم في ١٥ حزيران/يونيه افتتاح أول فرع مصرفي يقع في منطقة كوسوفية صربية بالكامل في زفيتسان، في منطقة متروفيتشا. وسوف يتعامل هذا الفرع لبنك كوسوفو الأمريكي بعملة اليورو في غالبية معاملاته، بالرغم من انه سيفتح فروعا تتعامل بالدينار اليوغوسلافي. ويعتزم بنك المشروعات الصغرى فتح آلات للصرف النقدي في بعض مقاطعات الاقليات.

وفيما يتعلق بالحالة في متروفيتشا، تبقى بعثة الأمم المتحدة ملتزمة تماما بتنفيذ سياسة إعادة توحيد هذه المدينة. ولقد أوضح ذلك الممثل الخاص في بيانات عامة خلال زيارته الأخيرة لكل من الجزأين الشمالي والجنوبي لمتروفيتشا. وواصلت بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تنفيذ سلسلة من المبادرات لتلبية احتياجات صرب كوسوفو من الأمن والخدمات التي ينبغي لمدينة موحدة أن تقدمها، بدون أن تكون لديها هياكل مماثلة. وكان من بين التدابير التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة مؤخرا مضاعفة عدد رجال شرطة البعثة في شمال متروفيتشا، ودعمهم بزيادة في وجود القوة الأمنية الدولية، وإطلاق حملة جماهيرية لتشجيع مشاركة الصرب في دائرة شرطة كوسوفو، وإجراء مناقشات مع زعماء الكوسوفيين الألبان لضمان دعمهم.

ولقد أعرب الرئيس كوستونيتشا ووزير الخارجية سفيلانوفيتش للسيد شتاينر عن تأييدهما لسياسة عدم التسامح المطلق حيال الجريمة بكل أرجاء كوسوفو، بما في ذلك شمال متروفيتشا.

وختاما لكلمتي، أود أن أؤكد على أن الاعتقال الذي تم مؤخرا للمشتبه في تورطهم في قضايا معلقة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ يبرهن على عدم تسامح البعثة المطلق حيال الجريمة، وهو مؤشر واضح على أن لا أحد فوق القانون. الجريمة في كوسوفو لا تؤذي ضحاياها المباشرين فحسب، بل تؤذي كوسوفو بأكملها. والدعم المستمر لمعركة بعثة الأمم المتحدة ضد الجريمة من خلال التحقيق الجنائي الذي يفضي الى اعتقالات، وبناء قدرات الشرطة والقضاء المحليين، وتحسين جمع المعلومات عن الجرائم، والتعاون الأفضل من السكان في تزويد الشرطة بالمعلومات المفيدة عن الجرائم - كلها أمور ستعود بالنفع على شعب كوسوفو.

وأود أيضا أن أؤكد في هذا الصدد على أن الجريمة لا تعرف حدودا وأن للتعاون الإقليمي دورا هاما في مكافحة الجريمة. ولن يتم تعزيز القانون والنظام في كوسوفو إلا من خلال العمل معا في إطار إقليمي لتشجيع التعاون والتنسيق والحوار. واحترام سيادة القانون هو جزء من عملية التطبيع، وهذه العملية هي التي ستدفع كوسوفو لأن تصبح مجتمعا منصفا وعادلا يساوي بين جميع الطوائف في حياته السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس: أشكر السيد غيينو على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لوكيل الأمين العام جان - ماري غيينو على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة.

لقد تم هنا قبل شهرين، أي في نيسان/أبريل، النظر في الحالة في كوسوفو، وحسب رأينا، يُظهر ما سمعناه للتو أنه جرى خلال هذين الشهرين الماضيين تنفيذ بعض الخطوات العملية التي صيغت لتعزيز التقيد بأهداف القرار

١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشير بصفة خاصة الى إعادة التأكيد على مرشحي ائتلاف العائدين من صرب كوسوفو لمناصب الحكومة الكوسوفوية. كما ينبغي أن نشجع جهود بعثة الأمم المتحدة وقوات كوسوفو من أجل تعزيز القانون والنظام وإحقاق العدل، بما في ذلك التحقيق في الجرائم التي اقترفها مقاتلو ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، والتي أشار إليها للتو السيد غيينو. وحسب فهمي، هناك على الأقل واحد من المعتقلين معروف تماما، هو السيد هاراديناج. ومنذ أكثر من عام في هذه القاعة، وزع وفدي معلومات تظهر أنه سبق أن كان لدى قوة كوسوفو حقائق تؤكد أن هذا الشخص قد اشترك اشتراكا مباشرا في الجرائم. ولذلك، كان بالإمكان اتخاذ قرار في وقت سابق؛ إلا أن القرار المتأخر خير من ألا يأتي أبدا. ونود أن نكرر أننا نشجع قيام الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بهذه الجهود.

و نود أيضا أن نبرز ما أبداه رئيس البعثة، السيد شتاينر ورئيس الوزراء رجب من إخلاص لقضية السلام والتسامح الديني، بالمشاركة في صلاة عيد الفصح لطائفة الأرثوذوكس التي أقيمت في بطريركية بيتش. وهذا في الواقع هو ما يفتقد إلى حد بعيد في العلاقات الراهنة بين ممثلي مختلف الطوائف في كوسوفو.

نود كذلك أن نحيط علما بالتقدم المحرز في تقرير مصير المفقودين. وإننا في هذا الصدد، نشجع جميع الجاليات على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونؤيد الجهود التي تبذلها بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتوصل إلى حل للمشاكل في متروفيتشا. ويبدو أن هذه الجهود بدأت تنتج ثمارها الأولى. ونرى أن الفكرة التي طرحها نائب رئيس الوزراء الصربي تشوفيتش لتحقيق لامركزية السلطة دليل جدي على أن بلغراد تسعى حقا إلى التوصل إلى حل بنَّاء لهذه المشكلة. وأود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد أنه ليس هناك حل ممكن للمشكلة في متروفيتشا عن طريق العنف.

وبينما نشير إلى الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها، يتعين علينا أن نلاحظ أنه نادرا ما تم حل المشاكل الأساسية التي تعترض التوصل إلى تسوية لقضية كوسوفو – ألا وهي: المشكلة المستمرة المتمثلة في كفالة سلامة جميع سكان المقاطعة وتهيئة جو يسمح حقا بعودة الأقليات بصورة ملموسة. ويشمل هذا أيضا مواصلة مكافحة الجريمة المنظمة والتطرف بالاستناد إلى القرارات التي اتخذها الممثل الخاص. كما سنظل نواجه بالطبع مشاكل اجتماعية واقتصادية عاجلة.

ويدخل كل هذا ضمن اختصاص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجلس الأمن والممثل الخاص. إلا أننا يتعين علينا حقا أن نبذل المزيد من الجهود لبلوغ الأهداف ذات الصلة. أما المعايير التي حددت أثناء اجتماعنا مع السيد مايكل شتاينر منذ شهرين فقد تم الاعتراف بها بالفعل على أنها من المهام الضرورية من أجل تهيئة الظروف في المقاطعة التي تفضي إلى تحقيق الحياة الطبيعية للجميع. وأود مرة أخرى أن أؤكد أن هذه المعايير لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال كأي نوع من الدليل التفصيلي لاستقلال كوسوفو. وقد توصلنا بالفعل في اجتماعنا في نيسان/أبريل إلى تفاهم واضح مع السيد شتاينر في هذا الصدد.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى اكتساب خبرات إيجابية في مجال الحكم الذاتي وإقامة علاقات سليمة وراسخة بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي تنفيذ هذه السياسة التي تتجلى بوضوح في الأنشطة العملية التي تضطلع بها بعثة الأمم

المتحدة في كوسوفو. كما ندعو الممثل الخاص وجميع زملائه إلى العمل بكل قوة على منع أي محاولة ترمي إلى استخدام المعايير لطرح شعارات الاستقلال، بالإضافة إلى منع أي أنشطة استفزازية مماثلة للقرارات المعروفة جيدا التي اتخذها جمعية كوسوفو في أيار/مايو من هذا العام – وهي قرارات ليس لها بالطبع أي مفعول قانوني على الإطلاق. كما أن من المهم مواصلة رصد الأنشطة التي تضطلع بها فيالق حماية كوسوفو.

ثمة مسألة أخرى تقتضي كذلك حلا نهائيا تتمثل في ترسيم الحدود، عملا بالاتفاق المبرم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومقدونيا. وينبغي أن تدرك قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو المشروعية التي لا شك فيها لعملية الترسيم وللحدود ذاتها، وأن هذه العملية تحظى بدعم مجلس الأمن. لم يبق لدينا سوى حل الجوانب التقنية فيما يتعلق بتنفيذ ذلك الاتفاق الثنائي المبرم بين دولتين ذواتي سيادة، وهو الاتفاق الذي حظي بالتأييد الكامل من مجلس الأمن. ومن الطبيعي أن يتم التوصل إلى حل لهذه الجوانب التقنية بين سلطات يوغوسلافيا ومقدونيا. وفيما يتعلق بالجزء الخاص بكوسوفو من الحدود، ينبغي أن تتولى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو معالجته. ونعتقد بأنه ينبغي للسيد شتاينر حاليا أن يعجل في الشروع في الأعمال المتعلقة بترسيم الحدود بين يوغوسلافيا ومقدونيا والجزء الخاص بكوسوفو من هذه الحدود.

كما نود أن نشير إلى أن كلا من السيدين مايكل شتاينر ونيبويتشا تشوفيتش طرحا في اجتماعنا في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.4514) فكرة قيام مجلس الأمن مرة أخرى بإيفاد بعثة إلى كوسوفو. وينبغي لنا لدى النظر في هذه الفكرة، أن نضع في اعتبارنا بطبيعة الحال، الوقت الأمثل لإيفاد هذه البعثة. وينبغي أن تساعد أي بعثة تابعة لمجلس الأمن على إعطاء أعضاء المجلس صورة أوثق وأكمل عن الحالة الحقيقية في المقاطعة في هذه المرحلة، بالإضافة إلى القوى المحركة لتطويرها.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يوضح النظر المرحلي في الحالة في كوسوفو التزام مجلس الأمن بالتوصل إلى حل لمسألة لا تزال تثير القلق. ويتضمن وصف السيد جان – ماري غيينو للتطورات الأخيرة في الحالة في الميدان معلومات مفيدة جدا، ونحن نشكره عليها.

وقد أتاحت لنا جلسة مجلس الأمن العلنية المعقودة يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4518)، تقييم التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التغلب عليها. وقد سبق أن قلنا إن نجاح عملية السلام في كوسوفو يتوقف على مراعاة مصالح جميع العناصر والجماعات في المقاطعة فضلا عن هدف كفالة الاستقرار الإقليمي. وقد أحطنا علما في هذا الصدد بالتعليقات التي أدلت بها الحكومات والتي تفيد بعزمها على خدمة مصالح جميع أبناء كوسوفو.

إن وفدي يشعر بأن تعيين السيد نيناد رادوسفلفيتش لدى بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، مسؤولا عن مسائل الإعادة إلى الوطن، وعن الإدماج الفعلي للأقليات العرقية من السكان، هو مدعاة للأمل في سبيل حل مسألة اللاجئين. ولذا يرتاح وفدي إلى نتائج المحادثة التي جرت في بريشتينا يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ بين السيد شتاينر والسيد كوفيتش حول مسألتي متروفيتشا وعودة اللاجئين. ونشجع مواصلة هذه الاتصالات في سبيل إيجاد حل للمشكلات المعلقة.

ومن ناحية أخرى كان قيام جمعية كوسوفو بإعادة فتح باب البحث في اتفاق الحدود الذي عقدته، في شباط/فبراير، السلطات اليوغوسلافية وسلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قد أثار قلقا شديدا للمجتمع الدولي. إن وفدي يود، هنا، أن يجدد تأييده لتصريحات

رئيس مجلس الأمن في ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو، وأن يدعو الطرفين إلى أن يُوثرا الحوار. ونحن نحيط علما بتعهد السيد شتاينر بتطبيق القواعد المتعلقة بالشُعبة التنفيذية للمؤسسات المؤقتة لحكومة كوسوفو المستقلة استقلالا ذاتيا. ونأمل أن يتم التقيد بالترتيبات التي أُصدرت على هذا النحو. ويسعدنا تولي أول وزارة في كوسوفو مهامها، مما يدل على إنشاء حكومة متعددة الأعراق حقيقية في الولاية ونأمل أن تضطلع تلك المؤسسة بمسؤولياتها في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي يحترم القوانين والاختلافات العرقية.

وعلى صعيد آخر، إن تنظيم الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر القادم، أمر جدير بالاهتمام. إننا نرحب بالمعلومات التي وافانا بها السيد غيينو للتو عن عزم شتى المجموعات العرقية على ضمان نجاح تلك الانتخابات، وإننا نشجع هذه العملية، ويحدونا الأمل أن يسهم المنتَخَبون الجدد إسهاما إيجابيا في حل المشكلات المختلفة التي تدخل في اختصاصهم.

ولا يسعني أن أختم دون تكرار النداءات المختلفة الصادرة عن وفدي ودون التنويه بما يلي: إن زعماء كوسوفو يجب أن يتخلوا عن روح التحزب، وأن يعملوا بروح بناءة، وأن يتعاونوا تعاونا كاملا مع البعثة وقوة تثبيت الاستقرار في سبيل احترام المساواة وقيام كوسوفو متعدد الأعراق في بيئة اجتماعية - اقتصادية وسياسية - ثقافية قابلة للبقاء.

وفي المقام الثاني إن إيجاد مناخ من الأمن يرهن بإيجاد برنامج مصالحة فعلي مرتكز إلى التسامح والاحترام المتبادل، ويراعي مصالح جميع أهل كوسوفو.

وفي المقام الثالث إن تعزيز التعاون بين من سيُنتَخَبون في كوسوفو والبعثة وسلطات بلغراد سيكون أيضا ضمانا بالثقة في مواصلة الأفعال التي شُرع فيها.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، قبل كل شيء، بشكر وكيل الأمين العام، جان - ماري غيينو، على بيانه الشامل كالمعتاد، الذي أفادنا عن آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

ليس سرا أن وفدنا قد أعرب، بين الحين والحين، عن تحفظات بشأن عقد اجتماعات عامة منتظمة عن كوسوفو وربما كان مرد ذلك فقط إلى أن هذا العرف لا يبدو عُرفا مأخوذا به بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام الرئيسية. إذ يبدو أننا نفعل ذلك لكوسوفو ولا نفعله للآخرين. ومن الغريب بمكان أن بعثة الأمم المتحدة الإدارية في كوسوفو ليست عملية حفظ السلام الأشد تكلفة التي لدينا.

إني كنت أنظر في وثيقة صدرت منذ ثلاثة أسابيع بالضبط (A/C.5/56/45) عن اللجنة الخامسة، تبين حصص الأموال المخصصة لعلميات حفظ السلام لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعملية حفظ السلام الأشد تكلفة المبينة في تلك الوثيقة هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بميزانية تبلغ ٦٩٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث التكلفة، بين عمليات حفظ السلام، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تحصل على ٦٠٨ ملايين دولار في العام. أما بعثة كوسوفو فتحتل المرتبة الثالثة، بمبلغ ٣٤٤ مليون دولار في العام. وهبطت تيمور الشرقية إلى المركز الرابع. إذن لماذا نسترعي، نوعا ما، انتباه الجمهور، بقدر أكبر، إلى كوسوفو؟

وفي الوقت نفسه، إن ما هو مفارقة في حالة كوسوفو، هو أننا نجري مناقشات عامة دون أن نقوم بتفحص عام. يبدو أننا نلتقط صورة فوتوغرافية عابرة للوضع في كوسوفو في كل مرة، ولكن يظهر أننا لا نقوم إلا بالقليل من التقييم للاتجاهات الطويلة الأمد والتوجهات

التي نُيَمِّم وجهنا شطرها في كوسوفو. ولذا أظن أن الأعضاء الذين سمعونا نتكلم عن كوسوفو من قبل قد لاحظوا أننا نسأل دائما السؤال التالي: ''إلى أين نحن متجهون؟''

وسبب سرورنا البالغ بالتكلم اليوم هو أن الرد على هذا السؤال قد أعطي لنا - إلى حد ما - في خاتمة المطاف، وكان ذلك أولا، بالطبع، في اجتماع للمجلس قبل شهرين، على لسان السيد شتاينر في بيانه أمام المجلس، إذ قال، في معرض حديثه عن عملية المعايير:

''إن تحقيق هذه المعايير هو هدف في حد ذاته. ولا يمكن لكوسوفو أن تنشئ مجتمعا نزيها وعادلا إلا عندما تطبق هذه الشروط المسبقة في حدها الأدنى، وعندما تكون التغييرات الحاصلة في المؤسسات مستدامة حتى بدون وجود دولي.

''وإنني أعرض ذلك على المجلس بوصفه استراتيجية للخروج وهو في الحقيقة ''استراتيجية للدخول'' في عملية الإدماج الأوروبية. والمعايير تكمل الشروط المسبقة التي تحتاج كوسوفو إلى تطبيقها للتأهل لعملية الاستقرار والدمج''. (S/PV.4518، ص ٥)

والخبر الطيب هو أن السيد شتاينر لم يتوقف عند ما قاله في هاتين الفقرتين، بل ذهب في الواقع إلى شأو أبعد بكثير إذ نشر الآن مقالا في كتيب بعنوان ''كوسوفو: محط الأنظار'' كان من حسن حظنا أن وزع علينا صباح اليوم، وكنت أطالعه توا قبل بدء النقاش. ومن الجدير اقتباس ما قاله في تلك الوثيقة المرموقة:

''كانت إحدى مسؤولياتي الرئيسية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ تصميم عملية من شأنها أن تحدد وضع كوسوفو القانوني في المستقبل. ولن نستطيع أن نبلغ تلك المرحلة حتى يُبيِّن مجتمع كوسوفو وتُبيِّن مؤسساته أنها جاهزة. ولذا لا بد من أن نُعبر عما هو لازم لهذا البلوغ. ولهذا السبب وضعت سلسلة من المعايير من شأنها أن تبين ما يلزم عمله قبل أن نستطيع طرح الوضع المنشود على المناقشة. إن كوسوفو لا تستطيع أن تسير قُدما نحو مجتمع عادل ومُقسِط إلا عند الوفاء بهذه الشروط المسبقة الدنيا - المعايير أولا ثم الوضع المنشود. وهذه المعايير إنما هي كذلك صورة للمعايير اللازمة للنظر فيها في سبيل التكامل الاندماجي في أوروبا. فهي، من ناحية - تمثل بداية استراتيجية خروج للمجتمع الدولي، ولكنها أيضا - في الحقيقة - استراتيجية دخول في أوروبا''. (كوسوفو محط الأنظار، نيسان/أبريل ٢٠٠٢)

غير أن الشيء الذي أجده الأجدر بالملاحظة هو أن الكلام يتجاوز هذه العبارات العامة إلى تبيان مجموعة من المعالم مفصلة للغاية، من نوع لم أشهده - على الأرجح - يُطبَّق بالنسبة لأية عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة، تمس مجالات مثل المؤسسات الديمقراطية القائمة بوظيفتها فعلا، وحكم القانون، وحرية التحرك، والعودة إلى الاندماج، ويمس حتى الموضوع الحساس - موضوع الحوار مع بلغراد الذي يقول عنه ''علاقات طبيعية مع بلغراد، وفي نهاية الأمر، مع المناطق المجاورة الأخرى''.

إني لا أعرف ما إذا كان مما درج عليه مجلس الأمن أن يرسل رسائل إطراء، ولكنني أظن أن السيد شتاينر جدير برسالة من هذا القبيل، لإعرابه لنا عن مثل تلك المعايير المفصلة. وبالطبع لا أريد أن أوحي، على أي نحو كان، بأن الممثلين الخاصين الآخرين للأمين العام لا يقومون بعمل يضاهيه في الجودة، إذ أن سيرجيو فييرو دي ميلو قام بعمل جيد. ولكن هنا من المهم أن نُزكي الموظفين الذين يقدمون لنا عملا جيدا.

ومما لا يقل عن ذلك أهمية - إذا ما وجدنا هذا الابتكار نافعا في كوسوفو - مسألة ما إذا كنا نستطيع أن نحذو هذا الحذو بالنسبة لعمليات أخرى أيضا. وأقول ذلك وأنا أعلم - بالطبع - أن كوسوفو لم تكن من أنجح عمليات مجلس الأمن. إني أظن أن الجائزة لهذا يجب - كما نعرف - أن تذهب، كما قلنا في الدورة الختامية التي عقدناها في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، لدفع الأمور إلى خواتيمها، إلى مثل العمليات التي جرت في تيمور الشرقية وسيراليون، وربما البوسنة والهرسك. ولكن يوجد لدينا هنا - بهذا التطور - ابتكار جديد مُسعِف جدا وبنَّاء جدا في الواقع، نأمل أن يشاطره آخرون.

وأريد أيضا أن أضيف أن السيد شتاينر، عندما استحدث تلك المعايير، لم يستحدثها بشكل آلي، وإنما أتى بها ضمن رؤية للمستقبل أوسع نطاقا تراءت له.

وسأقتبس من بعض الملاحظات التي أوردها في مقاله، والتي توفر بشكل ما خلفية لهذه المعايير. إنه يقتبس من الشاعر الصوفي جلال الدين الرومي. ”يقول بعض الناس ليس هناك طريق إلى الجبل، بل ليس هناك جبل“. ويمضي قائلا:

> ”بالنسبة لي، الجبل الذي يشكك في وجوده كل الذين صوتوا في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر كان كوسوفو سلمية ذاتية الاستدامة. والطريق إليها كان إنشاء حكومة وروح الشعب المدنية بالالتزام بالتعددية الثقافية وحكم القانون. ومما يدعو للسرور أن أحداث الأشهر الثلاثة الماضية أثبتت دون أدنى شك أن الجبل و الطريق المؤدي إليه، على حد سواء، موجودان فعلا.
>
> ...
>
> ”لكن هذا الجبل ينتمي لسلسلة الجبال التي هي أوروبا. نعم، إنه أحيانا مقطوع عن بقية السلسلة نتيجة جو عاصف يجعل بقية الجبال تبدو من غير الممكن الوصول إليها. لكن الجو لا يمكن أن يغير أساسيات الجغرافيا؛ وكل الطرق إلى كوسوفو تمر عبر أوروبا“. (ص-٤)

وبالتالي، فإنه يضع أيضا رؤية أكبر للاتجاه الذي ينبغي أن نسلكه إلى كوسوفو.

وفي مناقشاتنا القادمة بشأن الموضوع؛ ما دمنا سنجتمع كل شهر لمناقشة كوسوفو، آمل أن نفكر بشأن المعايير والرؤية، على حد سواء، اللتين أعطاهما لنا السيد شتاينر، وأن نفكر أيضا بشأن مدى التقدم الذي نحرزه فيما يتعلق بتحقيق ما وضعه لنا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد غيينو، على موافاتنا بآخر المعلومات.

أريد فقط أن أدلي بعدد قليل من النقاط. النقطة الأولى هي التنويه بأن هناك أنباء طيبة، وأن تقدما يحرز، على نحو ما ورد في إحاطة السيد غيينو. إن كل المشاكل لاتزال موجودة هناك، لكننا نرى بعض التحرك إلى الأمام على الطريق الذي رسمناه منذ بعض الوقت وساعد السيد شتاينر على وضعه في إطارمحدد، كما أبرز السفير محبوباني.

الولايات المتحدة تؤيد الجهود المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الخاصة بحكم القانون، ومفهومها بعدم التسامح على الإطلاق. ولقد رحبنا بالأنباء الخاصة بعمليات اعتقال تمت في الأسبوع الماضي، تمثل فعلا خطوة إيجابية في تعزيز حكم القانون ونشر بيئة سليمة آمنة في كوسوفو، ونحن لا نزال نعتقد أن هذه من الأسس الرئيسية لإحراز التقدم.

ثمة تطور إيجابي آخر هو وصول سوزان كارندوف الأسبوع الماضي إلى كوسوفو، وهي ستكون مديرة الانتخابات البلدية التي ستجرى يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. نتمنى لها ولبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو النجاح في جهودهما خلال الأسابيع القادمة في العملية المؤدية إلى التصويت. إن أمامهما قدرا كبيرا من العمل.

ونؤيد جهود بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان تسجيل ومشاركة واسعي النطاق في تلك الانتخابات بما في ذلك من جانب الصرب والأقليات الأخرى. وهذا سيكون انتخابا هاما بشكل خاص، لأن المسؤولين البلديين المنتخبين سيخدمون أربع سنوات. وبالإضافة إلى هذا، لن تكون أية أقلية مستبعدة. ونحن نحيي الحكم الخاص بتمثيل مناسب ثابت للجنسين في عرض القوائم الحزبية.

أخيرا، أود ببساطة أن أعرب، مرة أخرى، عن تأييدنا للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص، السيد شتاينر. ونلاحظ على وجه الخصوص، أن نشره قواعد وكالة كوسوفو الاستئمانية يمكّن عملية الخصخصة الهامة في كوسوفو من التحرك الآن إلى الأمام. ونحن نتطلع إلى تسلم تقرير الأمين العام الربع سنوي في تموز/يوليه.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد جين - ماري غيينو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو وبشأن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لقد لاحظ وفدي بارتياح اكتمال مجلس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو. وقد تولى أعضاؤه وظائفهم يوم ١٢ حزيران/يونيه الماضي. وبتشكيل هذه الحكومة المتعددة الأعراق، التي انبثقت عن انتخابات شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتخذت خطوة بالغة الأهمية نحو المصالحة في كوسوفو. ومن المهم الإشارة إلى أنه بمجرد تولي رئيس الوزراء والوزراء والمنسق بين الوزارات لشؤون عودة اللاجئين والمشردين لوظائفهم، التزموا جميعا بالعمل بما يحقق مصالح كل سكان كوسوفو دون أي تمييز.

ونرحب أيضا بالتدابير التي اعتمدتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتشجيع على عودة اللاجئين والمشردين إلى مجتمعاتهم الأصلية في ظروف تمكن أولئك الناس فعلا من إعادة اندماجهم. وأنا أشير بالتحديد إلى وثيقة البعثة التي أبرز فيها مبدأ العودة المستدامة لأولئك الناس. وأود أن أشير أيضا إلى إنشاء وظيفة منسق بين الوزارات لشؤون عودة اللاجئين والمشردين في حكومة كوسوفو، بمنصب وزاري .وبالمثل، فإننا نعتبر من العلامات الإيجابية تعيين مستشار كبير خاص جديد معني بالعائدين في مكتب العائدين والطوائف التابع للبعثة، الذي يندرج بين مهامه تطبيق مبدأ حق العودة المستدامة. وكون هذين المنصبين يشغلهما الآن ممثلان عن الأقلية الصربية حقيقة إيجابية - وتأكيد لأولئك السكان بأهم جزء من كوسوفو.

وأي فرد يشغل منصبا حكوميا في المستقبل يجب ألا ينسى أن المجموعة العرقية التي تمثل الأغلبية ومجموعة الأقلية الرئيسية ليستا المجموعتين الوحيدتين في كوسوفو، وأنهما لم تكونا الضحيتين الوحيدتين للصراع الأخير ولأعمال الانتقام العرقية. فهناك أقليات أخرى، بعضها همش بطريقة تقليدية، وحقوقها يجب أن تحترم بصرف النظر عن درجة تمثيلها في جمعية كوسوفو وفي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

وفيما يتعلق بحالة الأمن في كوسوفو، قرأ وفدي باهتمام تقرير الأمم المتحدة الشهري بشأن عمليات قوة

كوسوفو ، للفترة من ١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وقد علمنا من هذه الوثيقة أن حالة الأمن في تلك الفترة ظلت هادئة ومستقرة، باستثناء حالات وقلاقل منفصلة وقعت في متروفيتشا يوم ٧ نيسان/أبريل. والحالة السائدة في متروفيتشا عقبة أمام المصالحة ومثال على الانقسام والتوتر العرقي اليومي لسائر الإقليم، ويجب حلها بإرادة سياسية للقضاء على هذه الحالة عن طريق الوسائل السلمية. ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى إيجاد حل.

أخيرا، يعلق وفدي أهمية كبرى على الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ومن الأساسي لتلك الانتخابات أن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الناخبين، وعلى وجه الخصوص الأقليات. ولدينا السابقة الأخيرة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ، التي قررت الأقلية الصربية المشاركة فيها، فأظهرت بالتالي ثقتها بإمكانية قيام مجتمع متعدد الأعراق. ولذلك، نناشد أن يستمر هذا النمط من السلوك. وإن المشاركة الانتخابية الواسعة النطاق ستولد الثقة بين كل المجموعات في وجود دولة قائمة على حكم القانون في كوسوفو، وهذا شرط مسبق للتعايش الديمقراطي المتعدد الأعراق.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم اجتماع اليوم بشأن كوسوفو. إن المجلس على حق عندما يتناول بانتظام الحالة في كوسوفو، نظرا لخطورة الأزمة التي شهدناها في الآونة الأخيرة. إن الأمر يقتضي متابعة عن كثب لتطورات الحالة التي تظل - حسبما فهمنا من بيان وكيل الأمين العام جان - ماري غيينو، المركّز جدا والمفيد جدا - أقرب إلى الهدوء والاستقرار. ومع ذلك نرى أن الحالة غامضة، وأن الاستقرار، مع الأسف، لا يزال بعيدا عن أن يتحقق نهائيا.

إن بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد تماما البيان الذي سيلقيه بعد قليل سفير اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد. وأود أن أقتصر على تقديم بضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

إننا نحبذ التطورات السياسية في كوسوفو، فهي تسير في الاتجاه السليم. وإني أفكر بصفة خاصة في تعيين وزراء من أصل صربي. بيد أنه يبدو لنا أن الأوان قد آن كي تقوم سلطات كوسوفو - إلى جانب بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو (البعثة) بالتركيز على حل للمشكلات اليومية العملية لجميع سكان الولاية.

إن بلغاريا تعرب عن أملها أن تُجرى انتخابات محلية في حدود الجدول الزمني الذي وضعه المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق نشعر بأن دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جوهري. إن بلغاريا سوف تبذل قصاراها كي تُجرى تلك الانتخابات في خير ظروف ممكنة، سواء في هذا الإطار أو على أساس ثنائي.

ونرحب بتحسن التعاون بين البعثة وسلطات بلغراد. إن ذلك يسمح لنا بإيجاد حلول عملية ومفيدة جدا لمشكلات كوسوفو في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبروح ذلك القرار. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بنشاط الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل ستاينر، خصوصا بنشاطه لتعزيز التنفيذ الدقيق للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعتقد أننا نذكر جميعا الحدث المؤلم جدا الذي اضطر فيه إلى أن يعلن - بتأييد من المجلس - بطلان قرار صدر عن جمعية كوسوفو، كان يتجاوز اختصاصاتها وخلق بعض التوتر مع جمهورية مقدونيا المجاورة.

إن الخطوات التي اتخذتها البعثة، وقوة تثبيت الاستقرار لتخفيض التوترات في الجزء الجنوبي من الولاية، المتاخم لجمهورية مقدونيا، ينبغي كذلك التنويه والترحيب

بها. ونحن نعتقد بأن البعثة والسلطات المقدونية سوف تمضيان في إيجاد حلول عملية لمشكلات الحدود في سبيل تحسين ظروف العيش اليومية للسكان المحليين. وكل محاولة من جانب السلطات السياسية المحلية لاستخدام تلك القضايا لأغراض سياسية أمر غير مقبول بالمرة وسيؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لاستقرار الولاية والمنطقة بأسرها. ومن هذا المنظور، من المهم أن يجد المجتمع الدولي ومجلس الأمن طرائق لإقناع زعماء كوسوفو السياسيين بأن احترام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتنفيذ وثائق كوسوفو الدستورية الأخرى مسألتان تتسمان بأهمية حاسمة.

إن السيد جان – ماري غيينو تحدث إلينا عن جهود البعثة وسلطات كوسوفو في مكافحة الجريمة المنظمة وإقرار سيادة القانون. ونحن نرحب بالنجاح في هذه الدائرة، مع إعطاء الأولوية لمكافحة الاتجار بالبشر والفساد. إن هذه – في رأينا – هي المشكلات الرئيسية للولاية.

والجانب الآخر الذي نراه هاما، والذي ناقشه السيد غيينو في بياناته – هو الاقتصاد. لا بد لنا أن ندرك أن عودة اللاجئين لن تتيسر ما لم تتحسن الحالة الاقتصادية. وهذا التحسن ينطوي على إصلاحات اقتصادية وإنشاء وكالة استئمانية وصندوق استئماني، وكلها تطورات إيجابية للغاية. وأود أن أسلط الضوء على مشكلة متبقية – هي الدَين على مؤسسات مطلوب خصخصتها. في رأينا أن مشكلات ديون المؤسسات في كوسوفو ينبغي تسويتها كذلك مع مراعاة التزاماتها تجاه الدائنين الدوليين، التي نشأت قبل عام ١٩٨٩.

ختاما أود أن أكرر الإعراب عن موقف وفدي وبلدي المتمثل في أن مجلس الأمن ينبغي له أن يواصل النظر بانتظام في الحالة في كوسوفو، وأود أن أعرب عن شكري للمجلس على قيامه بذلك فعلا خلال هذا الشهر.

الرئيس: أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الطيبة.

السيد بالدييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد غيينو على بيانه. ومن المهم أن يتابع هذا الاجتماع العام جهدا من أجدر جهود الأمم المتحدة بالثناء، وهو – على وجه التحديد – جهد مصاحبة عملية تعتمد على جهود أهل كوسوفو أنفسهم، لتحقيق أمر ذكره عدة متحدثين من قبل، هو إيجاد نموذج ديمقراطي متعدد الأعراق يكفل التكامل الاندماجي العرقي. وأظن أن الأمر يقتضينا – وسط توتر شديد – أن نقول إن الأمور تسير قدما في اتجاه إيجابي. ولذا أشعر بأن من المهم التنويه بالأنشطة التي قام السيد شتاينر بدفع عجلتها من بريشتينا للتغلب على أزمة ٢٣ أيار/مايو الماضي عندما أعلنت جمعية كوسوفو بطلان اتفاقات الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومقدونيا. ونود أن نكرر تأييدنا لقرارات السيد شتاينر التي أعلنت بطلان ذلك الإعلان، وعلى حين لم تؤثر أحداث ٢٣ أيار/مايو في تنفيذ الإطار الدستوري المؤقت، إلا أنها تمثل حدثا سياسيا ذا أهمية رئيسية. ونأمل ألا يكون لهذه الحلقات من سلاسل الأحداث أي أثر كبير على مستقبل كوسوفو السياسي.

ونعتقد أيضا أن جمعية كوسوفو يجب أن تركز على أنشطة لبناء المؤسسات. ومن الجوهري كذلك لحكومة كوسوفو أن تواصل مساندة بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو، في العمل على تحقيق الهدف الهام المتمثل في إعادة الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي إلى نصابهما.

ومن ضمن إنجازات الشهور الأخيرة، أود أن أنوه بتنفيذ الإطار الدستوري المؤقت للحكم الذاتي، الذي أقام مؤسسات سياسية جديدة وعمليات انتخابية ديمقراطية. ونحن نعرف أن كثيرا من الأنشطة قد بُذلت فعلا بنجاح. بيد أنه – فيما يتعلق بمكتب المنسق بين الوزارات لشؤون العودة – نحث مجتمع كوسوفو على أن يرتبط بالتزام خاص تجاه العائدين إلى أماكنهم الأصلية. إننا نعتقد أن عودة

اللاجئين وإعادة إدماجهم بشكل سَويّ في المجتمع أمر سيقتضي جهدا خاصا. فالخبرة تدل على أن هذه العملية ليست آلية؛ ويجب أن يرحب بهم ويتقبلهم مَن يوجدون في المنطقة التي يعودون إليها - المنطقة التي تركوها خصيصا بسبب الصراع.

وأود أن أُعلِّق على جهود مكافحة الجريمة المنظمة والعنف في المنطقة. هناك أمور لها أولوية إذا أريد كفالة الظروف السرية للتعايش. إن الاتفاقات التي أُبرمت مع قوة الشرطة كانت تستهدف تحقيق المزيد من الأمن في المنطقة وفي مناطق الحدود - مثل اتفاق ٣١ أيار/مايو الموقّع في بلغراد - وهي أمثلة على التعاون بين بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو ويوغوسلافيا. وأود مرة أخرى أن أنوِّه بها.

إن الأحداث الأخيرة تبين أيضا وجود وجوه ضعف هامة في وزارة العدل فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة والإجرام بين الأعراق. أود أن أشير إلى أمرين ظهرا في المجلة التي وزعت علينا. يتعلق الأمر الأول بضرورة قيام الأمم المتحدة بالإسراع بتعيين قضاة وموظفين معاونين لهم، كما دعا إلى ذلك رئيس إدارة العدل في البعثة. إذ ستتحقق نتائج أفضل إذا أمكن كفالة العدالة في أقرب وقت ممكن. إن الأمم المتحدة يجب أن تحاول الأخذ بإجراءات يكون من شأنها الإسراع في عملية الاختيار.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون النظام القضائي شاملا للأقليات وهذه الضرورة يجب أن تؤخذ في الحسبان كما يجب بذل جهد كبير في سبيلها. ويجب علينا، فوق كل شيء، أن نتلمس قيام التعاون. وأعتقد أن من الجدير الإلحاح على هذه النقطة. ويجب إنشاء آليات تسمح لحكومة يوغوسلافيا بأداء دور أكبر ويجب أن نأمل أن تتعاون بلغراد حتى يصبح شمول الأقليات ممكنا. ويمكن أن يساق عدد من الحجج الإدارية الداخلية التي تعرقل هذا التعاون، غير أن النظام القضائي الذي يتسم بأقصى صفة تمثيلية ممكنة هو الذي يوحي بأكبر ثقة وأوطد أمن ويمكِّن من تحقيق نتائج إيجابية في مجال العدالة، في هذه المرحلة اللاحقة للصراع.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود، أنا أيضا، أن أشكر السيد جان - ماري غيينو على بيانه الذي مكَّننا من أن نستشف بوضوح الحالة في كوسوفو، خصوصا فيما يتعلق بما أُحرز من تقدم منذ اجتماعنا الأخير. إن تصريف شؤون كوسوفو على يد المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، لا يزال يوحي بأمل وبتوقعات. ونأمل أن نجرد تلك المنطقة من الشياطين القدامى - شياطين الحرب والعنف والحقد - وأن نكفل السلام والأمن والاستقرار والتسامح والمصالحة. ونعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد لإيجاد مناخ من الثقة بين الأطراف، ولاستعادة ظروف عيش أفضل ونمو اجتماعي - اقتصادي يجني ثماره الجميع.

ونحن يحدونا الأمل في أن تتعاون الأطراف المعنية تعاونا كاملا على تنفيذ التدابير الموضوعة لتحقيق أهدافنا المشتركة. إن هذا التعاون سيكون أساسيا، وسيتطلب من جميع الأطراف موقفا تصالحيا ومسؤولا في جميع الأوقات، يأخذ في الحسبان مقتضيات السلام والأمن في المنطقة، وكذلك المقتضيات الناجمة عن الجغرافيا والتاريخ المشترك.

إن بيان ٢٤ نيسان/أبريل الذي أدلى به السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، عن الحالة في كوسوفو أقنعنا بأننا على صراط مستقيم. بل اتجه ظننا إلى إمكان اتخاذ تدابير جديدة لتعجيل عملية استعادة ظروف عيش طبيعية في المنطقة. والواقع أن الأعضاء قد يذكرون أن السيد شتاينر، بعد أن وصف ما أحرز من تقدم في إطار المرحلة الجديدة من

عمليات الأمم المتحدة - الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وإقامة حكومة متعددة الأعراق، المراحل الأولى من توفير خدمة حكومية مدنية، وتحسين تشغيل قوة الشرطة والنظام القضائي - قال إنه يعتقد أن الأوان قد آن لنقل السلطة تدريجيا في كوسوفو إلى المؤسسات المؤقتة، دون المساس بالوضع السياسي المقبل للولاية. ثم بيّن المعايير التي تتعلق بالذات بوجود مؤسسات ذات صفة تمثيلية، وفعالة، وقائمة بوظائفها فعلا، وسيادة القانون، واحترام حق جميع سكان كوسوفو في أن يعيشوا فيها، وإيجاد اقتصاد سوقي قابل للبناء، وإيجاد حوار طبيعي مع بلغراد والدول المجاورة.

إن وفدي يرحب بالأخبار القائلة بأن هذه العناصر بدأت تتبلور، خصوصا من خلال إنشاء حكومة متعددة الأعراق تعمل لمصلحة جميع الطوائف. وهذا أمر هام جدا لكوسوفو. ينبغي أن ننوه جميعا بما اتخذ من خطوات لكفالة سيادة القانون، تساندها جميع المجتمعات، ولمكافحة الجريمة والإرهاب عن طريق آلية للتعاون الإقليمي. إننا نحبذ كل هذا التقدم، ونرحب بتوقعات المستقبل لأنه - كلما وُضع حد لصراع في مكان ما في العالم - يتعزز السلام والأمن الدوليان.

بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن تفاؤلنا وتوقعاتنا قد مُنيت بنكسة نتيجة لموافقة جمعية كوسوفو على قرار ينافي التفويض الصادر بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وينتهك الإطار الدستوري. إن تلك المبادرة تحمل في طياتها خطر تقويض جميع التقدم الهام الذي أُحرز حتى اليوم نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي وبذلتها الأمم المتحدة. يجب علينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نضطلع بمسؤولياتنا كاملة. ولذا علينا أن نكفل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعتقد وفدي أن مقترحات السيد شتاينر تبدو منطوية على خير طريق إلى الأمام في هذا الصدد. إن نداءه للحصول على مساعدة مالية وتقنية في سبيل البناء على الإنجازات السابقة تكتسب اليوم أهمية متجددة، في ضوء إحاطة السيد غيينو الإعلامية.

لا بد من تعزيز التوازن الذي تم التفاوض عليه بصبر وتم تحقيقه في دايتون، وليس تقويضه أو تدميره. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيد شتاينر على التزامه الشخصي وصراحته وعلى جهوده الحثيثة لاستعادة السلم والأمن في المنطقة. كما أود أن أشجعه على المثابرة في السير في هذا الدرب وأن أؤكد له على دعم بلادي التام، تماما مثلما يحظى بدعم مجلس الأمن بأكمله.

أخيرا، نود أن نشيد بالجهود المبذولة فيما يتعلق بالانتخابات البلدية القادمة، والتي أخذت في اعتبارها بشكل خاص طوائف الأقليات. ويبرهن هذا على الثقة والأمل لدى شعب كوسوفو في بعثة الأمم المتحدة. كما يثبت أن البعثة تضطلع بعمل جيد جدا. كذلك أود أن أُنوه بالحوار بين الطوائف العرقية الذي بدأ بين أسر المفقودين من خلال جهود السيد شتاينر، وكذلك قضايا عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، التي تستحق أيضا اهتماماً خاصاً.

وكما حدث في السابق، تمكنت السلطات في كوسوفو من إظهار قدرتها على التأقلم في مواجهة متطلبات مسؤولياتها تجاه شعبها ومنطقة البلقان والمجتمع الدولي، وكان يوجهها في كل ذلك مقتضيات السلم والأمن الدوليين. ولذلك آمل أن تستجيب إلى نداء الكاميرون.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يضم وفدي صوته إلى الوفود الأخرى في شكر السيد غيينو على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم بشأن الحالة في كوسوفو.

وفي الوقت الذي تحتفل فيه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هذا الشهر بالذكرى السنوية الثالثة لتأسيسها نود أن نثني على كل مَن عملوا، وكل من

ما زالوا يعملون عملا شاقا، من أجل إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو. ومما لا شك فيه أنه لا يزال هناك المزيد مما يلزم عمله. والزمام الآن في أيدي الزعماء المحليين لبناء مجتمع يقوم على أساس الديمقراطية والتعدد العرقي وسيادة القانون.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينأى بنفسه عن كوسوفو في هذه المرحلة، ليس قبل أن يطمئن على الأقل إلى أن الحكومة المقامة حديثا قادرة على إدارة شؤونها بما يحقق مصالح الجميع. ومع تعيين المنسق بين الوزارات المعني بالعائدين تصبح حكومة كوسوفو الآن مشكلة بالكامل وتعبر عن الطابع المتعدد الأعراق للسكان. ومما لا شك فيه أنه سيتعين على أعضاء الحكومة، بعد أن أقسموا اليمين، أن يضافروا جهودهم لتشكيل مستقبل كوسوفو بدون التمييز لأية أسباب. إننا نلاحظ هذه التطورات الإيجابية ونشجع الزعماء على العمل بإخلاص وعلى أساس نص وروح اتفاق الإطار الدستوري، وبما ينسجم مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويسعدنا أن نلاحظ أن العناصر اللازمة لتشغيل الآلية في كوسوفو قائمة هناك. ولقد سبق للطوائف أن عينت ممثليها؛ وأقسم أعضاء الحكومة اليمين لإظهار ولائهم لمناصبهم الخاصة بهم؛ ويتم إصدار القوانين لتيسير إدماج الأقليات العرقية في التيار العام للمجتمع. علاوة على ذلك، كانت الحملة القوية لبعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية لمكافحة الجريمة وأنشطة أخرى غير قانونية حملة ناجحة في خفض معدلات الجريمة بشكل منتظم. والاقتصاد يستعيد نشاطه، كما تزداد أعداد من المدارس والمستشفيات العاملة.

كل هذه التطورات هي موضع ترحيب بالغ. ونأمل أن يستمر هذا التوجه وأن تتمكن كوسوفو قريبا من أن تصبح مكانا مستقرا وسلميا تشارك فيه جميع الطوائف في المؤسسات التي أنشئت بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحن نشجع طوائف الأقليات، خاصة في منطقة متروفيتشا، على التخلي عن الهياكل الموازية والتقيد بالقانون الذي تسنه بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية.

إن التكامل الإقليمي عامل هام في تنمية كوسوفو. وينبغي أن تعزز الحكومة المؤقتة للحكم الذاتي علاقاتها مع البلدان المجاورة، لا سيما مع بلغراد. ونحن نرى أن تعزيز التعاون مع سلطات بلغراد هو عنصر هام في المساعدة على حل القضايا العديدة الصعبة الباقية، خاصة في الانتخابات البلدية القادمة. ونحن نقدر جهود السلطات في بلغراد لمساعدة الطوائف الصربية على المشاركة بأعداد كبيرة، مما يجعل الممارسة تقوم على مشاركة وتمثيل أكبر.

وفيما يخص عودة المشردين داخليا واللاجئين، تجدر الإشارة إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لتشجيع عودتهم على نطاق واسع. وبعد أن أصبح الآن للطائفة الصربية ممثلون في الحكومة فإن شواغلها ستعالج على النحو السليم وستيسر عودة أعضاء هذه الطائفة إلى ديارهم. ولكننا نرى أنه لكي تكون العملية مستدامة فهناك ضرورة قصوى لاستمرار تدفق المساعدة من المجتمع المانح.

أخيرا، نقدم شكرا خاصا للسيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده الجديرة بالثناء من أجل دفع عجلة عملية السلام في كوسوفو. ونحن متفقون مع ملاحظته بأن مؤسسات كوسوفو ينبغي أن تكون مستعدة لكي تتقدم كوسوفو وتصبح مجتمعا منصفا وعادلا.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية أود أنا أيضا، مثل المتكلمين السابقين، أن أشكر وكيل الأمين العام غيينو على إحاطته الإعلامية.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قائمة منذ ثلاث سنوات، ومن الضروري لنا أن نستعرض الحالة

ونلخص الوضع بغية تحسين عملنا في المستقبل وصقله بدرجة أكبر. وعندما نقوم بذلك، وبينما نعترف بالمنجزات المحققة، أعتقد أن تركيزنا ينبغي أن يكون على الدروس المستفادة حتى يكون عملنا في المستقبل أكثر فعالية.

لقد حقق المجتمع الدولي خلال الأعوام الثلاثة الماضية بعض المنجزات في كوسوفو. ونحن نقدر حقيقة أن البعثة قامت، في ظل قيادة رؤساء مختلفين لها، بالكثير من الأعمال الجيدة. فعلى سبيل المثال، شهدنا انخفاضا ملحوظا في معدل الجريمة؛ وبدأ يظهر الآن مجتمع قائم على سيادة القانون؛ وتشارك الطائفة الصربية الآن في الحكومة المؤقتة؛ وتعمل الهيئة التشريعية والحكومة المؤقتة بشكل طبيعي. علاوة على ذلك، وقعت بعثة الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على وثيقة مشتركة لحل سلسلة من المشاكل. وتم أيضا تبادل لأسرى الحرب بين صرب وألبان كوسوفو. ووضعت بعثة الأمم المتحدة أيضا مقاييس، تشمل مقاييس لعودة اللاجئين على نطاق واسع في السنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

ولكن يجب أن أشير في الوقت ذاته إلى أننا ما زلنا نواجه صعوبات عديدة وأن الحالة في كوسوفو تظل مصدر قلق لنا. وأود الآن أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أذكر حقوق ومصالح طوائف الأقليات، خاصة فيما يتعلق بسلامتها. ولا تزال مسألة كيفية تحسين الحالة الأمنية من أجل تيسير العودة السريعة لطوائف الأقليات موضوعا يتطلب اهتمام المجلس.

وقد أظهر نائب رئيس وزراء صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد تشوفيتش، في جلسات مجلس الأمن مرارا وتكرارا إحصاءات وبيانات لوصف الأحوال المعيشية للأقليات العرقية في كوسوفو الأمر الذي أثار رد فعل قويا من العديد من الحاضرين بمن فيهم الوفد الصيني.

ونأمل أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من الوفاء بولاياتها في مختلف الميادين وفقا للمعايير التي تم تحديدها، بحيث تنظر بصورة كاملة في الشواغل المشروعة للأقليات العرقية وتعمل على حل مشاكلها. وسبب ذلك بسيط. فبدون ضمان حقوق الأقليات العرقية، لن يكون هناك مجتمع متعدد الثقافات والأعراق في كوسوفو، ولن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حقا من استيفاء المعايير الأساسية.

وثانيا، فيما يتعلق بالتنفيذ الشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نحيط علما بأن وضع الإطار الدستوري لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو قد أدى إلى إثارة بعض الشكوك فيما إذا كان القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد نفذ تنفيذا فعالا، أي ما إذا كان يجري حل مركز كوسوفو ضمن إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع أن الانتخابات التشريعية جرت في الموعد المحدد، إلا أنه سرعان ما تلاها مأزق سياسي داخل الائتلاف الحاكم. وعندما تولى السيد شتاينر مهام منصبه بصفته الممثل الخاص للأمين العام المعين حديثا، قرر أن الخروج من هذا المأزق السياسي هو المسألة التي يوليها الأولوية. إلا أنه عندما تم الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة وتعيين السيد روغوفا رئيسا لها، بادر السيد روغوفا إلى إصدار بيان بتأييد استقلال كوسوفو، الأمر الذي كان له أثر سلبي على الوضع في المنطقة. ولم تقتصر القرارات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة ومجلسها التشريعي على السواء فيما بعد بشأن إقليم كوسوفو، على كونها أضرت بسلطة الممثل الخاص للأمين العام فحسب، وإنما تعتبر أيضا انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والممارسات الدولية. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن أية محاولة لوضع كوسوفو على طريق الاستقلال لن تفضي إلى الاستقرار والسلام في المنطقة.

وثالثا، تمس الحاجة إلى استراتيجية شاملة لحل مسألة كوسوفو. وتحتل الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر مركز اهتمامنا حاليا. إلا أنه بدون حل مناسب لمسائل مثل عودة اللاجئين والمفقودين، وأمن وسلامة الأقليات العرقية، والإعمار الاقتصادي، فإن الإنجازات التي تحققت في العملية السياسية ستقوض حتما. ومن الضروري أن يولي المجتمع الدولي اهتماما مماثلا لحل المسائل التي أبرزها. وباختصار، نأمل أن تنجز أعمال الأمم المتحدة في كوسوفو في وقت مناسب حتى نتمكن من توطيد الإنجازات التي تحققت بالفعل ونرقى إلى مستوى توقعات الذين يهمهم مصير مختلف الجماعات العرقية في كوسوفو حقا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جان - ماري غيينو على الإحاطة الإعلامية الكاملة للغاية التي قدمها عن آخر التطورات في الحالة في كوسوفو. وتعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل اسبانيا أثناء مناقشتنا باسم الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر في بياني على الإشارة إلى المسائل التي نوليها اهتماما خاصا بصفتنا الوطنية.

يستحق السيد شتاينر وفريقه كل تشجيعنا وتأييدنا. وقد قطعنا شوطا بعيدا بعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووصول الأمم المتحدة إلى كوسوفو. ولا يزال المجتمع الدولي مصمما على دعم التنفيذ التام للقرار وضمان احترامه. ومنذ أن تولى الممثل الخاص للأمين العام مهامه في شباط/فبراير تم اتخاذ خطوات إضافية. ونجح السيد شتاينر في جعل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي حقيقة واقعة. فقد رعى عملية إنشائها وأقنع ممثلي جميع العناصر المكونة لمجتمع كوسوفو بالمشاركة فيها. وشجع على تنفيذ الإطار الدستوري واتخذ في الوقت نفسه الإجراءات اللازمة للتعرف على المبادرات التي لا تتقيد بأحكامه. وتم تحقيق نتائج جديرة بالذكر بفضل الإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما ينبغي لنا أن نرحب بالحوار بين الممثل الخاص للأمين العام والسلطات اليوغوسلافية. ومن المهم إقامة علاقة من التعاون المخلص بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة من جهة، وسلطات بلغراد من جهة أخرى فيما يتعلق باختصاصات كل منها. ولا يزال تنفيذ الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يعتبر حجر الأساس لهذه العلاقة ولتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). علاوة على ذلك، أكد السيد شتاينر أهمية عودة اللاجئين والمشردين. وينبغي ألا يدخر جهد حتى تصبح هذه العودة حقيقة واقعة. وسيكون نجاحها حاسما لقياس قدرة المجتمع الكوسوفي على ترسيخ الديمقراطية والقضاء على العنف وتقديم مساهمة إيجابية في الاستقرار الإقليمي. وينبغي لجميع أبناء كوسوفو أن يتآزروا من أجل كفالة نجاح المشاريع التي تديرها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وينبغي توسيع نطاق هذا التآزر لكي يشمل استعادة سيادة القانون، وتأكيد العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب. ونحن نؤيد الإجراءات التي تتخذها البعثة في هذا الصدد.

وينبغي أن تشارك سلطات الحكم الذاتي في الحياة اليومية في كوسوفو عن طريق الامتثال التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري ولا شيء غيرهما. وقد توفرت الآن الشروط اللازمة للبدء بالعمل المحدد. فاكتملت الحكومة بعد مائة يوم من تنصيبها، عقب قيام وزير الزراعة والمنسق المشترك بين الوزارات لشؤون العودة بحلف اليمين أمام السيد شتاينر. وينبغي لنا أن نرحب بذلك. وما يتعين علينا حاليا أن نفعله هو العمل على تحقيق رفاه السكان كافة بدون أي تمييز على أساس الأصل. وستتيح لنا المعايير التي أشار إليها الأمين العام في تقريره الأخير تقييم التقدم الذي

أحرزته كوسوفو في مجال الديمقراطية، وسيادة القانون، والاستقرار الإقليمي، واحترام القانون الدولي بصورة أكثر دقة. وينبغي أن يواصل مسؤولو كوسوفو بذل جهودهم على هذا النحو. فليس هناك من بديل. وهذا هو الشرط اللازم لكي تصبح كوسوفو أقرب إلى المعايير الأوروبية. وأي عمل يخالف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري يتعارض وهذا الهدف.

وتعتبر المبادرات التي تم اتخاذها في هذا الصدد، مثل القرار المتعلق بحماية السلامة الإقليمية لكوسوفو الذي يتجاوز اختصاص مؤسسات الحكم الذاتي، باطلة ولاغية. وقد أكد مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام هذا الأمر مؤخرا. وهذه المبادرات تحول دون إحراز كوسوفو لأي تقدم نحو تحقيق الاستقرار وضمان مستقبل أفضل. ومن الضروري في هذا الصدد، أن تبدي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي شعورها بالمسؤولية. وسندعم بقوة الممثل الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى ضمان مراعاة حكم القانون. وفي هذا السياق، نؤيد المبادئ التوجيهية التي أصدرها في ١٣ حزيران/يونيه بشأن الاتفاقات التي تبرمها مؤسسات الحكم الذاتي في مجال التعاون الدولي.

ويتوجب احترام القانون الدولي على مؤسسات الحكم الذاتي، وكذلك على الدولة. وكان ينبغي لذلك المبدأ أن يسود فيما يتعلق بمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها في ٣٠ أيار/مايو بين وزير الشؤون الاقتصادية في جمهورية ألبانيا ووزير التجارة والصناعة في حكومة كوسوفو. وقد أعلن الممثل الخاص عن حق أن تلك المذكرة لاغية وباطلة. فالمنطق الكامن وراء عملية تثبيت الاستقرار والارتباط التي بدأها الاتحاد الأوروبي لصالح دول المنطقة يستدعي من الدول أن تتفادى كل تدخل في حكم القانون وجهود المجتمع الدولي المبذولة في كوسوفو. تلك هي روح مؤتمر قمة زغرب، التي يجب أن نحافظ عليها.

وأخيرا، فإن موقف مجلس الأمن من الاتفاق المتعلق بالحدود بين يوغوسلافيا ومقدونيا واضح. وينبغي للترتيبات العملية المتعلقة بتنفيذه، المبرمة من خلال الحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، أن تساعد على تقوية روح مؤتمر قمة زغرب.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السيد غيينو على إحاطته الإعلامية، وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عملهم المتفاني لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتؤيد النرويج الجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص شتاينر لتوطيد حكم القانون في كوسوفو. وآخر عمليات الاعتقال التي جرت لستة من أعضاء جيش تحرير كوسوفو السابق تبين أنه لا يوجد شخص فوق القانون. ونحن ندعو قادة كوسوفو إلى التعاون مع البعثة لتعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان في كوسوفو، على أساس سياسة عدم التسامح المطلق.

وترحب النرويج بالبيانات والبوادر الأخيرة التي تشجع الحوار والمصالحة بين الأعراق وعودة المشردين، بما في ذلك الخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء ريكسيبي ونشجع الآخرين من قادة كوسوفو الألبان على أن يحذوا حذوه وعلى ترجمة الأقوال والأفكار إلى عمل ملموس حتى يمكن عمليا تحقيق المصالحة بين الأعراق في كوسوفو.

ونؤكد من جديد تأييدنا لنهج المعايير القياسية الذي يتبعه الممثل الخاص للأمين العام. وأحد المعايير القياسية الأساسية يتمثل في وجود مؤسسات للحكم الذاتي المؤقت تقوم بأداء وظائفها وتتسم بالفعالية وتمثل الجميع. وهذا أحد التحديات الرئيسية في الأشهر المقبلة.ومشاركة الصرب خطوة إيجابية. ويجب على المؤسسات أن تكون ذات طابع متعدد الأعراق وأن توفر خدمة مدنية محايدة سياسيا. عندئذ

وحده يمكن أن تعمل بصورة محايدة ولمصلحة الجميع في كوسوفو.

وترحب النرويج بالورقة المفاهيمية التي قدمها السيد شتاينر بشأن المبادئ اللازمة لعودة المشردين داخليا واللاجئين واستقرارهم بصورة دائمة، وهي تمثل معيارا قياسيا أساسيا آخر. ويؤكد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على حق جميع المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم في كوسوفو. ومن مسؤوليات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وبعثة الأمم المتحدة كفالة ذلك الحق.

إن مصداقيتنا تتعرض لمحك الاختبار. ونحن بحاجة إلى تحقيق نتائج في المستقبل القريب إن كان لنا أن نبلغ هذه المعايير القياسية على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة إلى تهيئة الظروف التي تقنع الأقليات بالبقاء في كوسوفو. وما لم ينعكس اتجاه ميل الأقليات إلى مغادرة كوسوفو، سيكون من المستحيل تحقيق العودة الدائمة لأي عدد كبير منها.

وغني عن القول إنه يجب تحسين المناخ الأمني أيضا. ولكن ينبغي أيضا معالجة مسألة حقوق الملكية باستعجال زائد. فالفوضى وعدم الوضوح فيما يتعلق بحق الملكية هما من العقبات الرئيسية أمام العودة. وهما يعوقان الاستثمارات الاقتصادية أيضا. وتدعم النرويج جهود مديرية الإسكان والملكية في ذلك الصدد. ونرحب بتركيز السيد شتاينر المتزايد على عودة المشردين داخليا، ولكننا نود أن نشجعه على إيلاء مزيد من الاهتمام والموارد لعمل المديرية بغية زيادة فعاليتها ومعالجة القضايا المعروضة. وهذا من شأنه أن يحسن الظروف المعيشية لآلاف المشردين داخليا الذين يواجهون حاليا ظروفا صعبة، ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم.

ونكرر تأكيد تأييدنا لإبطال الممثل الخاص لمحاولات جمعية كوسوفو التعامل مع مسائل خارج نطاق سلطتها. وتحث النرويج جمعية كوسوفو على تكريس نفسها لتحقيق المعايير القياسية التي حددها الممثل الخاص، وتركيز انتباهها على مسائل تندرج في إطار ولايتها، وهناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم بشأنها.

والتعاون بين بريستينا، التي تمثلها البعثة، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وبلغراد، ضروري لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد اضطلع نائب رئيس الوزراء كوفيتش بدور بناء في هذا الصدد. وإننا نشجع كوفيتش والممثل الخاص شتاينر على العمل معا لدعم المنتخبين المعتدلين من ممثلي الصرب في جهودهم الرامية إلى العمل بشكل بناء في إطار هياكل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر جان-ماري غيينو أيضا على ما قدمه من إحاطة إعلامية أخرى معينة كالعادة، وشاملة ومفيدة. وسوف أتوخى الإيجاز قدر الإمكان صباح اليوم، لأنه، كما أشار آخرون، سيتكلم ممثل إسبانيا فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

هناك بضع نقاط أود أن أبينها بوصفها أولويات وطنية بالنسبة لنا. أولها أننا لا نزال ندعم أولويات السيد شتاينر بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وهي: تعزيز القانون والنظام، وإحراز تقدم في المجال الاقتصادي وإنشاء مجتمع آمن لجميع الطوائف. وهذه الموضوعات كلها هامة للغاية من أجل تطور كوسوفو كمجتمع مستشرف للمستقبل ومتسامح ومزدهر.

لقد تكلمنا من قبل في إحاطات إعلامية ومناقشات سابقة عن أهمية مشاركة طوائف الأقليات في كوسوفو. ولذا فإن تعيين وزير من الطائفة الصربية ليعمل في الحكم الذاتي

المؤقت يمثل خطوة إلى الأمام تحظى بالترحيب. ويمكن الآن لمصالح طوائف الأقليات في كوسوفو أن تمثل تمثيلا كاملا في الحكم الذاتي المؤقت.

ونرحب أيضا بالعمل في شكل فريق بين بلغراد والبعثة، بما في ذلك الترتيبات الأخيرة التي تم التوصل إليها بشأن تعاون الشرطة والسكك الحديد. وإدخال ممثلين من الحكم الذاتي المؤقت لبريستينا في هذا العمل أمر أساسي. وقد أشرنا إليه عدة مرات من قبل، ونأمل أن يحدث ذلك.

ولكن هذا يقودني إلى نقطة ذكرها وكيل الأمين العام غيينو وآخرون في وقت سابق من صباح اليوم، ألا وهي مسألة العلاقات الدولية لكوسوفو.

ومن المهم أن تقيم كوسوفو علاقات طيبة مع الآخرين في المنطقة، لأسباب ليس أقلها تعزيز التجارة وتحقيق الازدهار. ومع ذلك، فإن جمعية كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي يجب أن تعمل دائما في إطار أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

لذلك شعرنا بالقلق إزاء الاتفاق الألباني الكوسوفي الأخير بشأن التعاون التجاري. إن على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مسؤولية واضحة عن العلاقات الخارجية لكوسوفو، ونحن نؤيد تأييدا تاما الممثل الخاص شتاينر في جهوده لضمان أن تكون أية اتفاقات خارجية مع كوسوفو منسقة مع البعثة وموقعة منه.

ويجب على الجمعية ومؤسسات الحكم الذاتي أن تدرك أن أي اتفاق يوقع بدون مشاركة البعثة لن يعترف به المجتمع الدولي. والاتفاق مع ألبانيا ينبغي إعادة التفاوض بشأنه الآن بمشاركة البعثة.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، المملكة المتحدة تحرص على تمويل مشروعات لمساعدة هذه العملية وترغب في ذلك. ونحن ننتظر مقترحات محددة من البعثة لنمضي فيها.

وسنشجع أكبر عدد ممكن من الحكومات للمشاركة في هذا الجهد.

وأخيرا، هناك نقطة تهم المملكة المتحدة بشكل دائم: الجريمة المنظمة والتطرف. والمستوى الراهن للجريمة المنظمة والإرهاب في كوسوفو لا يزال يثير القلق بشكل كبير. وهذا عامل رئيسي في إعاقة التنمية الاقتصادية والسياسية، وأيضا في إعاقة عودة اللاجئين على نطاق كبير. ولا نزال نؤيد الإجراء القوي الذي تقوم به البعثة وقوة كوسوفو لمكافحة المتورطين في تلك الأنشطة، ونرحب بالاعتقالات التي قامت بها مؤخرا البعثة لأربعة من المشتبه فيهم بارتكاب جرائم ضد أمن كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

سأتوقف الآن، لكني أود أن أعرب عن تأييدي لما قاله السفير محبوباني بشأن نهج الممثل الخاص، وبشأن المادة المفيدة للغاية التي وجدناها في انتظارنا على مكاتبنا صباح اليوم. ونحن لا نزال نعتقد أن هذه المناقشات في المجلس بشأن كوسوفو مفيدة جدا.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي ينضم إلى الوفود الأخرى في شكر وكيل الأمين العام غيينو على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح اليوم بشأن آخر التطورات في كوسوفو.

إن أيرلندا، بطبيعة الحال، تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لذلك سأتناول مجرد بضع نقاط يشدد وفدي عليها تشديدا خاصا في هذه المرحلة من مناقشاتنا.

أيرلندا ترحب بالتقدم المتزايد بشأن ضمان مشاركة كل الطوائف في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وقبول تحالف بوفراتاك لشغل مناصبه في الحكومة المؤقتة، أمر نرحب به بشكل خاص. ومن الأساسي أن يكون لكوسوفو

حكومة متعددة الأعراق بحق، ويقوم تعاون حقيقي بين الطوائف المختلفة الممثلة فيها.

وتثني أيرلندا بحرارة على العمل الذي يقوم به الممثل الخاص، شتاينر، بما في ذلك الأولويات التي وضعها، وتثني بطبيعة الحال على عملية المعايير. ونحن نثني أيضا بحرارة، كما قال السفير إلدون توا، على سياسة الانفتاح والشفافية التي أضفاها الممثل الخاص على عمله منذ تعيينه.

لقد أوضح مجلس الأمن الشهر الماضي أن القرار الذي اتخذته جمعية كوسوفو فيما يتعلق باتفاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كان، كما ذكر الممثل الخاص، لاغيا وباطلا. واعتماد قرارات كهذه يثير الشك أيضا في الوثيقة المشتركة، لا يعزز مصداقية جمعية كوسوفو. فهو يضع أيضا عقبات حقيقية أمام تطور الحوار الإقليمي.

ولذلك، من الأساسي الآن أن تركز جمعية كوسوفو على المهام الحاسمة الداخلة في اختصاصها. والتقدم الواضح يُحتاج إليه بشدة في هذه المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة، وتهيئة فرص العمل وتعزيز حكم القانون. وكما قال السيد شتاينر، يجب على الجمعية ألا تسمح لنفسها بأن تستبعد عن تحمل مسؤولياتها البالغة الأهمية.

ويجب على زعماء كوسوفو المنتخبين أن يعملوا الآن لإجراء حوار سياسي حقيقي - داخل مختلف طوائف كوسوفو وفيما بينها أيضا - إذا ما كان للحكومة المؤقتة أن تكون فعالة بشكل كامل. وإن حوارا كهذا سيكون أساسيا لعملية التحضير للانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر.

إن المعلومات المستجدة التي قدمها وكيل الأمين العام غيينو صباح اليوم بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية كانت مشجعة. ومستوى المشاركة في العملية التحضيرية يدعو إلى الارتياح، وثمة تحسن كبير بشأن الحالة الناجمة عن الانتخابات البلدية التي أجريت قبل سنتين.

ووفد بلدي يرحب بآخر اجتماع للفريق العامل الرفيع المستوى المشترك بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي عقد في بلغراد في نهاية أيار/مايو. وهذا الاجتماع الرابع منذ التوقيع على الوثيقة الختامية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي دلالة هامة على التعاون المتزايد.

لقد طرح السيد شتاينر رؤية شاملة لتنمية كوسوفو في المستقبل،تقوم على التقدم الاقتصادي، وحكم القانون، وعلى مجتمع عادل ومنصف لكل الناس في كوسوفو. والتأكيد على الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء، بما في ذلك الخصخصة، سيكون أساسيا لضمان الاستقرار الحقيقي الدائم في كوسوفو.

وكما قلنا من قبل، فإن التقدم بشأن إنشاء مجتمع قائم على حكم القانون أساسي إذا ما كان لكوسوفو أن تضمن تنميتها في المستقبل، وعلى وجه الخصوص، إذا ما أرادت أن تنفتح أمامها احتمالات تعاون أوروبية حقيقية. والديمقراطية لن تعمق جذورها في بيئة تزدهر فيها الجريمة أو العنف أو الإرهاب. والعنف ذو الدوافع العرقية وبال من نوع خاص، وتلك الحوادث ليس من شأنها سوى إلحاق الأذى بالتقدم الأوروبي لكوسوفو. ونحن نثني على تعزيز الممثل الخاص لشرطة البعثة واعتماده أنظمة خاصة للتصدي للجريمة المنظمة، وكذلك فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح على الإطلاق التي تشكل نهجه.

وأيرلندا ترحب بالهدوء العام الذي يسود متروفيتشا منذ الاعتداءات على شرطة البعثة في أوائل نيسان/أبريل. وبينما يتضح أن التوترات كانت متواصلة بسبب الاحتجاز المستمر للمقبوض عليهم في ذلك الوقت، فإن عدم التقدم

بمزيد من الاحتجاجات من هذا القبيل أمر مشجع. لكن لا تزال هناك حاجة إلى زيادة المشاركة من زعماء الطوائف المحليين الذين أدانوا هذه الاعتداءات وما يشابهها، ليبعثوا رسالة واضحة مفادها أنه ما من شيء يكسب من التطرف. ومن المحتم أن تحترم سلطة البعثة في الجزء الشمالي من كوسوفو.

وتؤيد أيرلندا تأييدا قويا الاهتمام الذي توليه البعثة لعودة الأقليات، وهي، شأنها شأن مسألة السجناء، لا تزال مثيرة للمشاعر بشكل عميق. وكما قال السيد شتاينر - وأثار وكيل الأمين العام غيينو هذه النقطة أيضا صباح اليوم - هناك أمل في إحداث تقدم حقيقي بشأن العائدين في السنين المقبلة، ويجب علينا أن نشجع كل الجهود، محليا وإقليميا، لضمان انتهاز هذه الفرصة.

ووفد بلدي يشعر بالامتنان أيضا للسيد غيينو على المعلومات المستحدثة التي قدمها بشأن مسألة تحديد مصير المفقودين. وحساسية هذه المسألة وأهميتها المركزية في تعزيز العدالة على نطاق أوسع لا يمكن التقليل منهما.

إن كوسوفو تشعر بالانتماء إلى أوروبا. والسلم والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا يعتمدان بشكل واضح على نجاح تنمية كوسوفو. وقادة كوسوفو يجب أن يعملوا لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق حقا لضمان تقدم كوسوفو على الطريق نحو التكامل الأوروبي.

وأيرلندا، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ستواصل تأييد المزيد من الاندماج والتعاون الإقليمي عن طريق اتفاق الاستقرار وعملية تحقيق الاستقرار والاندماج.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية العربية السورية.

يشكر وفدي، كبقية أعضاء المجلس، السيد غيينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الأوضاع من مختلف جوانبها في كوسوفو.

ويرحب وفدي بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في كوسوفو، لا سيما تشكيل حكومة تضم ممثلين لتحالف العائدين من الصرب إلى كوسوفو وأداء القسم. وهذا بالفعل تقدم كبير ونتائج إيجابية ملموسة لما سبق أن أعلمنا به السيد شتاينر في بيانه في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي.

ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، حيث أنها تواصل العمل بالتعاون مع الحكومة المؤقتة في كوسوفو من أجل نقل المهمات، وذلك بموجب الخطوط التوجيهية التي أعدها السيد شتاينر. وتعمل البعثة أيضا على التأكد من أن أية إجراءات من قبل الحكومة المؤقتة يجب أن تتوافق مع القوانين والخطوط التوجيهية التي يجب أن تتوافق أيضا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. ونقدر الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة يوغوسلافيا الاتحادية بتعاونها مع البعثة.

كما يشيد وفدي بجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، لتحقيق الهدوء والاستقرار في كوسوفو من خلال مكافحة التهريب عبر الحدود ومنع التجاوزات غير القانونية للمهربين. ونشجع تعاون البعثة مع قوات الشرطة المحلية وفقا للآليات التي وضعها السيد شتاينر، لمكافحة الجريمة الإقليمية، وتعزيز حكم القانون. ونعتقد أن مكافحة الجريمة الإقليمية يتطلب التعاون مع الدول المجاورة بشأن مكافحة شاملة لهذه الجريمة.

ونقدر التنسيق القائم في السياسات في المجالين الاقتصادي والنقدي. كما يشجع وفدي الجهود المبذولة لضمان عودة المهجّرين، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد

الاستقرار في كوسوفو، خاصة بعد عودة انخراط المهجرين في مجتمعهم الأصلي للمساهمة في التنمية والاستقرار وبناء بلدهم.

إننا نتطلع بكل ثقة إلى إجراء الانتخابات المحلية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ونعرب عن أملنا في أن تُمَثَّل جميع المجتمعات والأقليات العرقية في كوسوفو في هذه الانتخابات، وأن يتم ضمان مشاركة كل الفئات المختلفة في كوسوفو في هذه الانتخابات.

ونشكر السيد شتاينر وكل العاملين في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على الجهود التي يبذلونها لضمان الهدوء والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع، وأود أيضا أن أهنئكم على الطريقة المتميزة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. كما أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد غيينو، على إحاطته الإعلامية الوافية والشاملة للغاية، كعهده دائما.

انقضت مؤخرا ثلاث سنوات على التواجد الدولي في كوسوفو وميتوهيا. وقد تكلم الممثل الخاص، السيد شتاينر، في هذه المناسبة بشكل إيجابي تماما عن النتائج التي تحققت في البعثة حتى الآن.

وليس ثمة شك في أن تقدما قد أحرز في بعض المجالات. فكوسوفو وميتوهيا ليستا بالتأكيد كما كانتا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومع ذلك، لابد أن نتوخى الإنصاف والواقعية في تقييمنا حتى يمكننا أن نمضي قدما. فلا يزال أمامنا عمل كثير لاستعادة الأوضاع الطبيعية في المنطقة.

لذلك، نرى من الضروري أن نُذَكِّر ببضع حقائق فيما يتعلق بوجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال السنوات الثلاث.

إن الإعلان مؤخرا عن حدوث انخفاض كبير في معدلات الجريمة وتحسن الأمن للأقليات لا يرسم صورة دقيقة للأخطار التي يواجهها السكان من الأقليات الآخذة في الانكماش يوميا. إذ أن ثلثي العدد الإجمالي لجرائم قتل واختطاف الصرب وغيرهم من غير الألبان خلال السنوات الأربع الماضية قد ارتكب بعد وصول القوات الدولية. والقليل من الجناة، قُدِّموا إلى المحاكمة، إن قُدِّم أحد. وفي الآونة الأخيرة، قتل الكسندر دوديتش، ١٨ عاما، في وضح النهار في سوق فيتينا.

ولا تزال حرية التنقل خارج الجيوب غير موجودة على الإطلاق. وقبل بعض الوقت، ذكر في المجلس هنا أنه عندما يسافر الصرب وغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، فإنهم يستقلون الحافلات التي ليس لرحلاتها مواعيد محددة. ولأسباب أمنية، تكون التواريخ ومواعيد الوصول والمغادرة غير معروفة. ولا يزال هذا الوضع قائما.

ومن الأمور التي لا تغتفر، أنه لم يبذل أي جهد يذكر من أجل استجلاء مصير ١ ٣٠٠ مختطَف أو مفقود من غير الألبان. كذلك تسلب ممتلكات الأقليات ويدمر تراثها الثقافي. وفي بلدة أوراهوفاتش، دُنِّس ٦٠ في المائة من المقابر الصربية. والصرب، الذين يمثلون أكبر الأقليات في الإقليم، لم يحصلوا على أي ضمانات البتة حتى بشأن بقاء لغتهم. وبرنامج اللغة الصربية الذي يبثه تلفزيون كوسوفو لا تستغرق إذاعته أكثر من سبع دقائق يوميا.

وفي ضوء ذلك، لا يستغرب أن بضع مئات فحسب من الصرب المشردين داخليا، من أصل ٢٢٦ ٠٠٠، هُم الذين جازفوا بالعودة إلى كوسوفو وميتوهيا حتى الآن. فإذا

استمر الحال على ما كان عليه، ستبقى كوسوفو وميتوهيا إلى الأبد مجتمعا مؤلفا من عرق واحد. وعليه، فإننا نرى من الصعوبة بمكان فهم ما يوصف بتحسن فرص العائدين الذي يتكلم عنه مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

وحكومتي ترحب بتشكيل حكومة كوسوفو بوصفها أحد الإنجازات الإيجابية. فقد تبوأ ممثلو تحالف بوفراتاك الصربي مكانهم الصحيح، وبالتالي أكدوا استعدادهم للمشاركة في بناء مستقبل كوسوفو وميتوهيا. ونرحب بصفة خاصة بتعهد رئيس الوزراء بالعمل لصالح جميع سكان الإقليم. وتتوقع يوغوسلافيا أن يفضي هذا التعهد إلى الخطوة الأولى نحو إنهاء الوضع الحالي، حيث يضطر نواب بوفراتاك للمجيء إلى الجمعية في مركبات مدرعة برفقة مفرزة ثقيلة من قوات الأمن الدولية.

ونجد لزاما علينا أيضا أن نذكر جمعية كوسوفو، التي تصرفت بما يتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار المؤسسي والمواقف التي دأب هذا المجلس على ذكرها، قد اعتمدت مؤخرا قرارا برفض الاتفاق بشأن ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا، مثلما يرفض الوثيقة المشتركة بين يوغوسلافيا وبعثة الأمم المتحدة. وقد أعربت حكومتي عن تقديرها لمبادرة السيد شتاينر بإعلان ذلك القرار باطلاً قانونا. إلا أن شواغلنا من الآثار السياسية المترتبة على هذا القرار لم تتبدد، بل إنها ترسخت في ضوء محاولة المؤسسات الانتقالية إبرام اتفاق تجاري مع ألبانيا، الأمر الذي ندينه بقوة.

إننا نتفق على أن كوسوفو وميتوهيا لن تستطيعا المضي قدما إلا بعد أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي. وفي هذا السياق، أبلغت حكومة صربيا بعثة الأمم المتحدة بدعمها الكامل للخصخصة في الإقليم، إيمانا منها بأن ذلك شرط أساسي مسبق لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة في المستقبل.

ورغم كل شيء، فقد شرعنا في يوغوسلافيا أيضا في السير على طريق الخصخصة.

ومع ذلك، ترى حكومة بلدي أن النموذج الذي اقترحته البعثة لا يحترم المبدأ الأساسي لحماية الدائنين. وبالنظر إلى كثرة التداخلات فيما يتعلق بالملكية القائمة والحاجة إلى بناء حيز اقتصادي مشترك في منطقتنا، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تشارك صربيا بنشاط في عملية الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا.

وفيما يتعلق بموضوع ذي صلة، فإن جمهورية صربيا تتحمل مسؤولية ١,٤ مليار دولار من ديون الكيانات في كوسوفو وميتوهيا، وتتولى خدمتها. وفي نفس الوقت، فإن مصارف صربية عديدة لها سندات بمبالغ كبيرة مستحقة على كيانات في الإقليم. ومع ذلك، تقترح البعثة البدء بالخصخصة مع إلقاء عبء الديون الهائلة على الاقتصاد الصربي الضعيف.

والوضع في كوسوفسكا ميتروفيتشا من الأسباب التي كثيرا ما تثير القلق الدولي. ولئن كنا نسلم تماما بضرورة التوصل إلى اتفاق لحل هذه المسألة الحساسة، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة قلما تذكر. إن شمالي كوسوفسكا ميتروفيتشا لا تزال هي المنطقة الحضرية الوحيدة المتعددة الأعراق بين كل مدن كوسوفو وميتوهيا التي تتألف من عرق واحد. ويشكل سكانها آلاف من الصرب والألبان والبوسنيين والأتراك والروما.

إن أي إجراء غير سديد يستهدف إيجاد حل متسرع يمكن أن يؤدي إلى نزوح جديد، وربما نهائي، للصرب. وموقفنا الثابت يتمثل في ضرورة تطبيق معايير وقواعد متساوية بشأن العائدين إلى المدن في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا. ومن المفيد تماما في التصدي لهذه المشكلة أن يتم

النظر في الاقتراحات المختلفة بشأن التنظيم المحتمل للحكومة المحلية، على أن تؤخذ حقوق الأقليات في الاعتبار.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية هائلة في كوسوفو وميتوهيا في الفترة المقبلة. وعلى بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات الانتقالية في كوسوفو أن تركز جهودها على تعزيز سيادة القانون والاحترام التام لحقوق الإنسان لكل السكان، ولا سيما الأقليات، وبناء مجتمع ومؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتحسين الوضع الاقتصادي. والمفهوم الأساسي الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام في بيانه أمام المجلس في نيسان/أبريل يفترض مسبقا تلبية معايير معينة في هذه المجالات وغيرها في المستقبل. ومع ذلك، فالمعيار الأهم هو تغير سلوك الأغلبية، مما يجعل عودة الصرب المشردين وغيرهم من غير الألبان حقيقة واقعية. وينبغي أن تكون هذه مسؤولية السياسيين الألبان على المستوى المحلي، على أن يترجموا أقوالهم إلى أفعال.

ومن ناحيتنا، نؤكد مرة أخرى استعدادنا للحوار والتعاون في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما ذكر في الوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا الإطار، يمكن للبعثة وحكومة كوسوفو أن تعتمدا على دعمنا الكامل في جهودهما من أجل ضم كوسوفو وميتوهيا في نهاية الأمر إلى أوروبا، وهو هدفنا المشترك.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لممثلة اسبانيا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة مينديس (اسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك تركيا وقبرص ومالطة، وأيضا أيسلندا وليختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

اسمحوا لي أولا أن أشكر وكيل الأمين العام غيينو على إحاطته الإعلامية اليوم. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العزم الذي يعمل به الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، على تنفيذ سياسته المعيارية لقياس التقدم المحرز في إنشاء كوسوفو تكون متعددة الأعراق، ومستقرة سياسيا، ومستدامة اقتصاديا.

إن تحقيق ثقافة ترتكز على حكم القانون، وتتصدى للجريمة والعنف، وتكفل التقدم الاقتصادي هو الأولوية التي ينبغي أن تنصب عليها جميع الجهود قبل النظر في مسائل تتعلق بمركز كوسوفو. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء رؤيتنا أن الأولويات المنصوص عليها في مشروع البرنامج الذي قدمته الحكومة المؤقتة إلى جمعية كوسوفو تسلك الاتجاه نفسه الذي تسلكه المعايير الأساسية.

ونحن نرحب بأن ممثلي تحالف بوفراتاك تولوا المناصب الموكولة إليهم في الحكومة المؤقتة وفي مكتب الممثل الخاص للأمين العام. فالمشاركة الكاملة من طائفة الصرب، وبطبيعة الحال من جميع الأقليات في كوسوفو، تظل هامة بالنسبة إلى العمل الجيد الذي تقوم به المؤسسات المؤقتة، فضلا عن كفالة مراعاة مصالحها والدفاع عنها بالكامل. وسنبرهن كذلك على أنها هامة بالنسبة إلى تعزيز عملية العودة وتوطيد المصالحة وبناء الثقة بين الطوائف.

وإننا نؤيد تشديد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عودة الأقليات، ونتوقع من المنسق الجديد بين الوزارات المعني بالعائدين ومن المستشار الأقدم في مكتب العائدين والطوائف أن يؤديا دورا هاما في المساعدة على

وضع السياسات العامة الرامية إلى تيسير العودة المستدامة وإدماج الطوائف من غير الأغلبية في مجتمع كوسوفو.

إن هناك أكثر من مليون شخص ما زالوا مشردين في المنطقة نتيجة للصراع. ولقد دلَّت السنوات القليلة الماضية على أنه عندما تتهيأ الظروف على أرض الواقع، خاصة للعائدين من الأقليات، يمكن إحراز التقدم بسرعة. وعلى جميع الأطراف الرئيسية الإقليمية ألا تدخر جهدا لتهيئة الظروف الأمنية والتشريعية المناسبة للعودة، ولتخصيص الموارد التي تكفل استدامتها.

ويظل الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الحالة في الجزء الشمالي من كوسوفو، ويناشد السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تشجع على احترام سلطة البعثة بدون شروط وأن تساهم في تحقيق ذلك في جميع أنحاء كوسوفو. ويجب وضع حد لدعم الهياكل الموازية في ميتروفيتشا، ويجب إعادة توحيد المدينة تحت السلطة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة والممثلين المنتخبين من السكان. أما السياسة المعيارية التي تطبق الآن في كوسوفو فينبغي أن تطبق بالكامل أيضا في ميتروفيتشا. ويتعين إحراز تقدم الآن مع التزام جميع الأطراف المعنية بالكامل كي تؤدي الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر إلى ما يلزم من تطبيع للحالة الإدارية.

وإننا نؤيد جميع الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك الدوريات المشتركة التي تقوم بها مؤخرا مع قوة كوسوفو في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا، فضلا عن إنشاء أفرقة عاملة لتعزيز تدابير بناء الثقة.

ولقد أعرب الاتحاد الأوروبي من قبل عن تأييده الكامل لقرار الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، بإعلان بطلان قرار جمعية كوسوفو الذي اتخذته في ٢٣ أيار/مايو بشأن "السلامة الإقليمية لكوسوفو"، وحث مؤسسات كوسوفو المؤقتة على الاضطلاع بولاياتها المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وعلى تركيز جهودها على تعزيز حكم القانون، وتحسين الحالة الاقتصادية، بما في ذلك إيجاد الوظائف، وعلى الإسهام في تهيئة بيئة آمنة الأمر الذي يشجع عودة اللاجئين والمشردين في الداخل.

وإننا نعيد التأكيد على تأييدنا التام لاتفاق الحدود المبرم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الاتفاق بسرعة على حلول عملية للمشاكل التي يواجهها السكان المتضررون وعلى تنفيذها. ونحن قلقون إزاء المعدل المتزايد للحوادث على الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

لقد جعل الممثل الخاص شتاينر بحق من التصدي للجريمة والعنف وكفالة حرية الحركة مسألتين تتصفان بالأولوية. فالعنف والجريمة يمنعان الديمقراطية من أن تترسخ ويضران بآفاق الاستثمار والنمو الاقتصادي. ونحن ندعم سياسة السيد شتاينر الخاصة بعدم التسامح المطلق ونشيد به على التدابير التي يتخذها وعلى الأنظمة التي يعتمدها لتعزيز قدرات البعثة في مكافحة الجريمة والإرهاب والتطرف والعنف بصورة فعالة. كما أننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بشأن التعاون في مجال الشرطة.

وأخيرا، أود أن أعلِّق على عملية تحقيق الاستقرار والاتحاد - وهو منهج سياسي طويل الأجل لدعم إجراء إصلاح مستدام ومنسجم مع الاتحاد الأوروبي يرمي إلى مساعدة بلدان المنطقة في الاستعداد للاندماج في الاتحاد

الأوروبي. ولقد أصبحت هذه العملية قوة محركة للإصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي داخل كل واحد من هذه البلدان، وكذلك لتعزيز البعد الإقليمي وتوطيد التعاون الإقليمي اللذين يسيران خطوة بخطوة مع إقامة علاقة أوثق مع الاتحاد الأوروبي.

وإننا نحث بلغراد وبعثة الأمم المتحدة، ومعهما مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، على أن تعملا بعزم، ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق الإطار الدستوري والوثيقة المشتركة، من أجل أهداف عملية تحقيق الاستقرار والاتحاد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد غيينو للرد على التعليقات التي تقدم بها أعضاء المجلس.

السيد غيينو (تكلم بالانكليزية): سوف أتناول في هذه الساعة المتأخرة مجرد ملاحظتين مختصرتين.

أولا، أود أن أقول إنني اتفق بالفعل مع ملاحظات بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بالمنهج الذي يتخذه السيد شتاينر بشأن المعايير. وإذا جاز لي ذلك، لن أشاطر السيد شتاينر هذه الملاحظات فحسب بل سأبلغ أيضا البعثات الأخرى بهذا المنهج، لأنني أرى - كما قال العديد من أعضاء المجلس - أن توفير قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، سوف يساعد في ضمان قيام علاقة أفضل بين المجلس والبعثة، وسوف يساعد أيضا البعثات الأخرى، خاصة تلك التي لديها ولاية واسعة النطاق، على أن تكون أكثر تركيزا وبالتالي أكثر فعالية.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بما قاله سفير يوغوسلافيا. لقد ذكرنا بأنه إذا كان قد تم تحقيق الكثير فلا يزال هناك الكثير مما يلزم تحقيقه. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إنه إذا أردنا النجاح في تحقيق أحد أهداف البعثة - مثل قضية العائدين وإعادة الإدماج - سيتعين علينا الاستمرار في معالجة قطاع واسع من القضايا، بدءا من الأمن وانتهاء بالاقتصاد المتنامي والنشط، وكذلك في مجالات مثل مديريتي الإسكان والممتلكات، كما ذكر سفير النرويج. وسيتعين علينا أن نتناول عددا كبيرا جدا من القضايا، ولن يتطلب ذلك الدعم السياسي من هذا المجلس فحسب، بل أيضا دعم المجتمع الدولي المالي واهتمامه. ويشجعني الدعم الذي تحظى به البعثة في المجلس.

الرئيس: أشكر السيد غيينو على بيانه والتوضيحات التي قدمها إلى أعضاء المجلس حول كوسوفو.

لم يتبق متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.